إنجازات المجلس القومي للمرأة منذ اعادة التشكيل

عن الفترة من فبراير 2012 إلى يناير 2015

الإدارة العامة لمتابعة والتقييم

المجلس القومي للمرأة

09-Feb-16

فهرس المحتويات

كلمة افتتاحية: 3

تأسيسنا ، هويتنا ، مهمتنا وأدوارنا 4

أولاً: الإنجازات في مجال الحد من فقر المرأة المعيلة والأكثر احتياجا 6

- إستكمال مشروع معاونة المرأة المعيلة 6
- منح قروض ميسرة للمعيلات بالقرى الأكثر إحتياجا [بروتوكولات تعاون مع ست محافظات] 6
- حملة"تحقيق الأحلام لسيدات مصر" 6
- منح ماكينات خياطة للمعيلات وبروتوكول تعاون مع وزارة قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية 7
- برنامج التدريب من أجل الإدماج فى سوق العمل 7

ثانياً: الإنجازات في مجال تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية 7

- الجهود في مجال دعم المرأة للوصول إلى مواقع صنع القرار ورفع قدراتها لخوض الانتخابات البرلمانية 10
- الجهد التوعوي الذي بذله المجلس أثناء ثاني استحقاقات خارطة الطريق (الانتخابات الرئاسية 2014) 11
- جهود المجلس بعد الانتخابات الرئاسية 2014 ، وفترة الاعداد لانتخابات برلمان 2015 11

ثالثاً: الانجازات في مجال تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة المصرية 11

- استخراج الأوراق الرسمية للمرأة المصرية 11
- التعليم والتدريب ومحو الأمية 13
- مشروع "المرأة البحراوية في قرية بلا أمية" 13
- مبادرة "العلم قوة" للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية : 14
- التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة للتصدي للأمية 14
- الخدمات المقدمة للدارسات في فصول محو الأمية 14
- مشروع دعم الرائدات الريفيات 14
- تطوير العشوائيات 16
- رفع الوعي البيئي بمشروعات البيوجاز 16
- مشروع توصيل مياة الشرب النقية إلى عمارات الإيواء 17
- التصدي لكافة أشكال العنف ضد المرأة 17

1) إعداد دراسة بحثية متعمقة لتحليل أبعاد المشكلة 18

2) التنسيق مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية لتوحيد كافة الجهود المبذولة للقضاء على العنف 18

3) وضع إطار تشريعي وقانوني لحماية المرأة والفتاة من كافة أشكال العنف 18

4) تغيير الثقافات والممارسات المجتمعية لتوجيه المجتمع نحو نبذ العنف 19

5) العمل على توفير الحماية والدعم للمعنفات وأسرهن 20

6) إعداد دراسة وإستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 21

7) إبداء الرأي في الاتفاقيات الدولية الموجهه لمناهضة كافة اشكال العنف ضد المرأة ، والعمل على إلتزام الدولة بها بعد التصديق عليها 22

رابعاً: ما تم في مجال إقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية.....23

خامساً : وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة.....23

- إدماج مكون المرأة بالخطة الخمسية للدولة 23
- دعم وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات للتصدي لأي ممارسات تمييزية تتعرض لها المرأة في مجال العمل 23

سابعاً : إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة.....24

أولاً : تشريعات وقوانين (قد أبدى فيها المجلس رآيه) وأقرتها السلطة التشريعية المختصة 24

ثانياً : التوصية والتقدم بمقتراحات مشروعات قوانيين تلزم النهوض بالمرأة، والتصدي لبعض المحاولات لانتقاص الحقوق التشريعة المكتسبة خلال الفترات السابقة 25

ثامناً: المجلس والبعد الدولي لقضايا المرأة 28

- إعداد التقارير الوطنية حول الإلتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والتي صدقت عليها مصر 28
- الداعمون من المنظمات الدولية 28
- تمثيل المرأة فى المحافل الدولية والاقليمية 29
- استقبال زيارات الوفود العربية والدولية 29

تاسعاً: توثيق المعلومات والبيانات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء البحوث والدراسات في هذا المجال: 30

- توفير البيانات المتعلقة بالمرأة 30
- إعداد البحوث والدراسات 31

تاسعاً: في مجال الثقافة وتغيير صورة المرأة في الإعلام 31

عاشراً: عقد المؤتمرات والندوات النوعية.....32

- المؤتمر السنوي للمجلس 32
- مؤتمرات وندوات عقدها المجلس 32

التدريب ودور المجلس التوعوي.....33

الداعمون من المؤسسات الحكومية.....34

كلمة افتتاحية:

يفخر المجلس القومي للمرأة بأن يقدم إنجازاته ما بعد ثورة 25 يناير؛ من خلال استعراض أنشطة وبرامجه للنهوض بالمرأة المصرية في مختلف المجالات، والتي جاءت بتوجيهات السيدة السفيرة مرفت تلاوي رئيسة المجلس وأعضاء مجلس أمنائه وجهود جميع العاملين فيه، وشركائه من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا المرأة وتنمية مجتمعاتها.

وفي مواجهة صريحة للفقر والأمية إحتلت **مشروعات القروض الصغيرة** مكانة أساسية في برنامجنا لتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للمرأة المعيلة والأكثر فقراً ... فضلاً عن التعاون مع مركز التدريب الصناعي للبدء في تنفيذ مشروع "المرأة والعمل" لتدريب وتمكين السيدات من دخول سوق العمل على مستوى محافظات الجمهورية.

ومن أهم ما بدأ المجلس بالعمل عليه بعد ثورة 25 يناير هو تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار، من خلال تقديم برامج توعية مجتمعية للمشاركة في الانتخابات ، إضافة إلى برامج التأهيل السياسي للقيادات النسائية المرشحات للبرلمان والمجالس المحلية.

كما جاءت **عضوية المجلس في لجنة الخمسين** المشكلة لإعادة صياغة دستور مصر 2012 ممثلاً عنه السيدة السفيرة/ مرفت تلاوي – رئيس المجلس، من أبرز الأدوار التي لعبها المجلس عى صعيد إقتراح مشروعات القوانين وسن الدساتير، حيث تمكن من إدراج مواد لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية – خاصة المعيلة.

وفي مجال حماية المرأة من كافة أشكال العنف فقد تم تقديم مقترح **مشروع قانون مكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة** . بالإضافة إلى تبنى حملة توعوية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين تضمنت عدد من الأنشطة لتوفير مناخ ثقافي عام مضاد لممارسات العنف ضد المرأة ... أثمرت عن تضافر جهود مؤسسات الدولة المعنية **لوضع إستراتيجية وطنية للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، وإعداد دراسة حول التكلفة الاقتصادية التي تتحملها الدولة من آثار العنف، تم الانتهاء من صياغتها واعداد الوزارات المعنية الخطط التفيذية المقترحة لتنفيذها.**

واستكمالاً لبرنامج استخراج الأوراق الرسمية للمرأة المصرية ، تم تنفيذ مشروع بطاقتك حقوقك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين لاستخراج بطاقات لغير القادرات. إضافة الى إنشاء مكاتب للخدمات الجماهيرية بمحافظات الجمهورية لتسهيل استخراج الأوراق الرسمية للمواطنين بسعر التكلفة.

وختاماً نأمل أن تكون هذه الإنجازات تصب في مصلحة المرأة المصرية وأفراد الأسرة والمجتمع، مؤكدين على خالص شكرنا وتقديرنا لجميع الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تنمية المرأة والجهات الدولية والذين لولا جهدهم مع المجلس لما استطاع انجاز هذه الجهود. **والله ولي التوفيق**

رئيس المجلس القومي للمرأة

مرفت تلاوي

تأسيسنا ، هويتنا ، مهمتنا وأدوارنا

التأسيس: تأسس المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم (90) فى فبراير عام 2000 كهيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية، وجاء بهدف النهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعى وإدماج جهودها فى برامج التنمية. وفي 19 فبراير 2012 وبعد قيام ثورة 25 يناير أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار رقم 77 لسنة 2012 لإعادة تشكيل المجلس .

رسالتنا : شراكة وتأثير فعال في صياغة السياسات والبرامج المتصلة بتكوين المرأة المصرية واستدامة تنميتها، وتحديد الأدوار الفاعلة التي تدعم مشاركتها في التحول الإيجابي للمجتمع على كافة الأصعدة.

مهمتنا : النهوض بالمرأة المصرية لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات مشاركتها في تنمية مجتمعاتها المحلية وبالتالي في تنمية المجتمع ككل.

أدوار المجلـــــس

صياغة السياسات: يعمل المجلس على إدماج شئون المرأة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل المشكلات التي تعترض مشاركتها في تنمية مجتمعها وخلق المناخ الإعلامي المناسب الذي يعمل على تغيير صورة المرأة نحو ذاتها وصورة المرأة في المجتمعات المحلية .

المتابعة والتقييم: يقوم المجلس بمتابعة وتقييم تطبيقات السياسات العامة في مجال المرأة، والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة.

التنسيق والتشبيك: يركز المجلس في عمله على التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية بشئون المرأة لتوحيد جهودها، بالإضافة إلى التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بقضايا المرأة على المستوى الإقليمي والدولي والمحلي.

حشد الدعم: ويقوم المجلس بحشد الدعم الوطني للسياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة المصرية لدى صانعي القرار، واستقطاب الدعم المالي لضمان استمرارية برامج المرأة على المستوى الوطني.

تنفيذ الالتزامات الدولية: ويعمل المجلس على تنفيذ وإعداد التقارير الوطنية الخاصة بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والتي صدقت عليها مصر.

نشر الوعي المجتمعي بقضايا المرأة: كما ينظم المجلس مجموعة من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش للبحث في الموضوعات التي تخص المرأة ، والتوعية بأهمية مشاركة المرأة وتعزيز دورها في تنمية مجتمعاتها المحلية.

إجراء البحوث وجمع المعلومات: يهتم المجلس بجمع كافة المعلومات والبيانات، وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالمرأة، لتتمكن الجهات التنفيذية المعنية من إتخاذ قرارات مدروسة مبنية على أسس علمية كفيلة بضمان استمرارية التقدم والرفعة للمرأة والمجتمع المصري.

التطوير المؤسسي: :يركز المجلس على تطوير ودعم قدراته الفنية والإدارية والمالية للقيام بمهامه ومسؤولياته.

لجان المجلس

تتشكل بالمجلس 12 لجنة 1دائمة لممارسة إختصاصاتها المبنية على أدوار المجلس، ويتولى أمانة كل لجنة أحد أعضاء المجلس، ويجوز لها أن تستعين بمن تراه من الخبراء في البحث أي من الموضوعات المنوطة بها ... وإضافة إلى اللجان الدائمة يقوم المجلس بتشكيل لجان خاصة أو مؤقتة لمباشرة عمل معين يحدده المجلس في قرار تشكيلها.

فروع المجلس

وللمجلس 27 فرعا وهم القائمين على تنفيذ أنشطته في كافة المجالات على مستوى جميع محافظات الجمهورية.

مركز تنمية المهارات

يضم المجلس مركز لتنمية المهارات، ويعد أحد أهم أهدافه ربط مجالات التدريب بفرص التشغيل والعمل ، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال مساعدة المرأة والشباب على أن يصبحوا عنصراً إيجابياً وبناءً في تنمية مجتمعاتهم.

مكاتب شكاوى المرأة

يضم المجلس مكتبا مركزيا وفروعا له بالمحافظات كآلية تدعم نشاط المجلس في رصد مشاكل المرأة على مستوى المحافظات وأسلوب التصدي لها وتقديم الاستشارات الفنية وإجراء الدراسات والبحوث للتعرف على طبيعتها وخاصة التي تمثل تمييزاً ضد المرأة .

الأمانة العامة:

تعتبر الجهاز التنفيذي لعمل المجلس تعاونه في مباشرة أعماله وإبلاغ قراراته وتوصياته إلى الجهات المختصة، ويتولى أمين عام المجلس الرئاسة والإشراف على جهاز الأمانة العامة والذي يتكون من طاقم من موظفين مؤهلين في مختلف التخصصات.

[1] اللجان الدائمة بالمجلس : لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي/ الصحة والسكان / المنظمات غير الحكومية / الثقافة / الاقتصادية / المشاركة السياسية/ العلاقات الخارجية / المحافظات / التشريعية / الإعلام / البيئة / الشباب

أولاً: الإنجازات في مجال الحد من فقر المرأة المعيلة والأكثر احتياجا

أولى المجلس منذ بداية إنشائه إهتماما خاصا برفع مستوى معيشة المرأة البسيطة والمهمشة في الريف والعشوائيات – خاصة المرأة المعيلة، وبالتعاون مع شركاء التنمية ومختلف أجهزة الدولة التنفيذية قام المجلس بتنفيذ التالي:

- إستكمال مشروع معاونة المرأة المعيلة

نفذ المجلس منذ إنشائه عام 2000 مشروعا لمنح قروض دوارة للمرأة المعيلة فى 72 قرية بعدد 21 محافظة بالوجهين البحري والقبلي لإقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل... ويستكمل المجلس حالياً متابعة تنفيذ قروض جديدة من حصيلة أقساط المشروع بالتعاون مع 73 جمعية من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالقرى المختارة ، حيث استفاد من المشروع ما يقرب من **10.799** سيدة معيلة .

- منح قروض ميسرة للمعيلات بالقرى الأكثر إحتياجا [بروتوكولات تعاون مع ست محافظات]

وجه المجلس بعد ثورة 25 يناير إهتماماً خاصا بتنمية القرى الأكثر إحتياجا من خلال توقيع بروتوكولات تعاون مع ست محافظات هى [الأقصر – الغربية – شمال سيناء – قنا– المنيا – الوادى الجديد]، وتخصيص منحة مباشرة لكل محافظة توجه إلى جمعيات تنمية المجتمع المحلي بتلك المحافظات، لتقديم حزمة من الأنشطة لتطوير تلك القرى ومنح قروض دوارة للمعيلات ... وقد أثمرت النتائج عن إقراض ما يقرب من **1.040** سيدة معيلة بعدد 32 قرية ، الى جانب إنشاء **17** صوبة زراعية بمركز الخارجة بالوادي الجديد.

بلغ اجمالي عدد المشاريع التي مولها المجلس للمرأة المعيلة بجميع محافظات الجمهورية ، سواء كان من مشروع معاونة المرأة المعيلة أو بروتوكولات التعاون عدد (11.856) مشروع صغير أو متناهي الصغر

- حملة"تحقيق الأحلام لسيدات مصر"

تم أطلاق هذة الحملة من أجل تخفيف الأعباء الإقتصادية عن كاهل النساء المعيلات . وقد نجح المجلس فى تنفيذ هذة الحملة فى محافظتي الفيوم وبني سويف بالتعاون مع إحدى الشركات الصناعية العالمية. و من خلال قاعدة البيانات المتوفرة لدية عن هذة الشريحة من النساء بالمحافظات، و طبقا لمعايير محددة، تم تجهيز (28)العديد من بنات السيدات المعيلات للزواج (فتاة لكل إمرأة معيلة).

- منح ماكينات خياطة للمعيلات وبروتوكول تعاون مع وزارة قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية

في إطار بروتوكول التعاون بين المجلس و وزارة الداخلية لتفعيل الجانب المجتمعي والإنساني للوزارة ، بادرت الوزارة كشريك مجتمعي في دعم ومساندة المرأة المصرية بتوفير عدد من ماكينات الخياطة للسيدات المعيلات كمشروع إنتاجي لإعانتهن على مواجهة أعباء المعيشة.

وأُقيمت احتفالية بمقر المجلس القومي للمرأة بحضور السيدة رئيس المجلس ، والسيد اللواء مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان ، حيث تم تسليم ماكينات خياطة لما يقرب من (**65**) سيدة معيلة بمختلف محافظات الجمهورية.

- برنامج التدريب من أجل الإدماج فى سوق العمل

إدراكاً للدور المحوري الذي تلعبه ريادة الأعمال في دعم عملية الابتكار وخلق فرص عمل، وقع المجلس بروتوكول تعاون مع **مركز التدريب الصناعي التابع لوزارة الصناعة** لتنفيذ **البرنامج القومي التدريب من أجل التشغيل**، مستهدفا تدريب 50 ألفاً من الإناث الباحثات عن العمل والحد من البطالة.

ويتولى مركز تنمية المهارات التابع للمجلس تنفيذ مختلف البرامج التدريبية لرفع المهارات الإدارية والحرفية للمتدربات، واثمرت نتائج تنفيذ البرنامج عن عقد ما يقرب من **50** دورة تدريبية، استفاد منها ما يقرب من **974** على مستوى **سبع** من محافظات الجمهورية هم (الشرقية، الدقهلية، بني سويف، قنا، الفيوم، البحيرة والقليوبية).

ثانياً: الإنجازات في مجال تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية

منذ إندلاع **ثورة 25 يناير** شهدت مصر حراكا سياسيا ضخما تمثل فى المظاهرات فى ساحات الثورة و الإشتباكات بين المتاظاهرين و قوات الأمن ثم فترة إنتقالية تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤن البلاد ثم إستفتاء على تعديلات دستورية ثم إنتخابات برلمانية و رئاسية .. وسنة وثلاثة أيام من حكم الإخوان ثم إندلاع **ثورة 30 يونيو** الحاشدة وسقوط حكم الإخوان ودخول البلاد مرحلة إنتقالية فى ظل حكم رئيس مؤقت وتشكيل لجنة الخمسين وصدور دستور 2014 ثم إنتخابات رئاسية أسفرت عن إنتخاب الرئيس السادس لجمهورية مصر العربية بأغلبية مطلقة. وتفاعل دور المجلس مع هذا الحراك السياسى على النحو التالي:

- عقد مؤتمر "**هي والرئيس ... مستقبل المرأة المصرية**" في أعقاب ثورة 25 يناير وحلول الانتخابات الرئاسية الأولى عام 2012 ، وبحضور العديد من المفكرين والمتخصصين في الشئون الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني وممثلي المرأة بجميع المحافظات تم إقامة حوار مجتمعي مع مرشحي الرئاسة والتعرف على مطالب المرأة المصرية من الرئيس.

- إعلان الرفض لمشروع قانون مباشرة الحياة السياسية (الذي أعده مجلس الشورى المنحل): والمطالبة بتحديد كوتة للمرأة والدفع بها في الثلث الأول من القوائم الحزبية .
- إصدار بيان "**المرأة المصرية ترفض مضمون مسودة الدستور**" لإدانة التمثيل غير العادل للمرأة في اللجنة التأسيسية لدستور 2012.
- عقد (**12**) دورة تدريبية حول "آليات متابعة لجان المرأة في الأنتخابات" استفاد منها **335** لتأهليهم على عملية متابعة كافة الانتخابات أثناء فترات الاقتراع.
- استخراج ما يقرب من (**100**) تصريح للمراقبة على سير عملية الاستفتاء والانتخابات الرئاسية على مستوى لجان الاقتراع المركزية والمحلية، وتخصيص خطوط ساخنة لتلقي الشكاوى أثناء كافة فترات الاقتراع لرفعها الى اللجنة العليا للانتخابات لاتخاذ إجراءات بشأنها.
- عضويه المجلس في لجنة الخمسين المنوطة بإعداد دستور مصر 2014 (ممثلاً عنه السفيرة مرفت تلاوي).

ولعل أهم ما قام به المجلس في تلك الفترة، هو: التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين UNWomen في تنفيذ مشروع "**المشاركة السياسية للمرأة المصرية بعد الثورة**"، ومن خلاله تم تنفيذ العديد من الأنشطة تمثلت في إقامة حوارات مجتمعية لمناقشة مواد داعمه للمرأة في الدستور، فضلاً عن اقامة العديد من الأنشطة التوعوية حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتقديم الدعم الفني للقيادات النسائية المرشحات للبرلمان والمجالس المحلية ... **ونستعرض فيما يلى جهود المجلس خلال تلك الفترة على النحو التالي:**

1) **<u>إطلاق حملة تحت شعار "شارك في كتابة دستورك":</u>** لمشاركة جميع أبناء الوطن رجالاً ونساءً في كتابة دستورهم الجديد، ونُفذت الحملة من خلال:

«القومى للمرأة» يطلق حملة «اكتب دستورك» فى جميع المحافظات

إكتب- عمر النجار:

أعلن المجلس القومى للمرأة فى بيان له أمس، عن إطلاق حملة لاستطلاع آراء المواطنين حول التعديلات الدستورية التى تقوم بها لجنة الخمسين، تحت عنوان «اكتب دستورك»، تتضمن توزيع استمارات استبيان على المواطنين من خلال فروع المجلس فى جميع المحافظات. وأضاف البيان أن الحملة ستبدأ خلال أيام، لتلقى آراء المواطنين من مختلف الشرائح والفئات العمرية، والتوجهات الفكرية، والمستويات التعليمية والثقافية، لتحليل وإرسال تلك الآراء والمقترحات إلى اللجنة، سواء بالتعديل أو الحذف أو الإضافة، كما سيتلقى المجلس آراء المواطنين من خلال الإيميل والفاكس. وقالت رئيس المجلس، السفيرة مرفت التلاوى: لـ«الشروق»: إنه سيجرى حاليا عقد لقاءات تضم جميع شرائح المجتمع فى القطاعات المختلفة، من جمعيات أهلية، وأحزاب، ونقابات، وجامعات، وإتحادات ريفيات، وعاملين فى مؤسسات الدولة، لاستطلاع آرائهم حول الدستور بصفة عامة، وليس المواد الخاصة بالمرأة وحدها، وأضافت «المجلس تستعان بلجنة خبراء وأساتذة قانون، لإبداء رأيهم فى التعديلات الدستورية، وتحديدا المواد الخاصة بالمرأة والطفل، موضحة أن «المجلس يشن الحملة لتحقيق المشاركة المجتمعية الحقيقية فى صناعة الدستور، وحتى يأتى مليئا لتطلعات المصريين، ومعبرا عن التوافق العام بين جميع فئات المجتمع، على اختلاف توجهاتهم».

- تخصيص خطوط ساخنة للتواصل مع مختلف فئات المجتمع عبر الهاتف والبريد الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي، (تلقى المجلس خلالها ما يقرب من **750** مكالمة تليفونية ، وعدد **400** رسالة إليكترونية).
- متابعة وتحليل ما يقرب من **4000** مقال صحفي حول مقترحات التعيلات الدستورية .
- قيام فروع المجلس بعقد (**40**) لقاء لفتح دائرة حوار المجتمع المحلي واستيفاء ما يقرب من **27 ألف** استمارة استبيان حول احتياج أبناء المحافظة من الدستور الجديد.
- إطلاق حملة جمع توقيعات من نساء مصر للتأكيد على مطالب النساء في النص الدستوري على تمثيل عادل ومتوازن للمرأة في البرلمان.

2) تنظيم (**3**) جلسات استماع لمختلف شرائح المرأة أمام لجنة الحوار المجتمعي المنبثقة عن لجنة الخمسين بمشاركة مختلف شرائح المرأة المصرية[2] لعرض مطالبهن في دستور مصر 2014.
3) إعداد رؤية تشريعية للتعديلات المقترحة على مواد الدستور.
4) مساندة الوقفات الإحتجاجية التي نظمها بعض النساء أمام مجلس الشورى للمطالبة بتحديد كوتة للمرأة في البرلمان.
5) عقد مائدتين مستديرتين مع عدد من الخبراء في مجال التطور البرلماني: لتبادل الآراء ومناقشة موضوعات النوع الاجتماعي في مشروع الدستور ، والمرأة والنظام الانتخابي الجديد ... وخلصت بمجموعة من التوصيات حول التطلعات النسائية بشأن قضايا النوع والحلول المقترحة لتمكين المرأة من التواجد بالبرلمان.
6) **<u>رفع الوعي المجتمعي بمواد دستور 2014 وأهمية مشاركة المجتمع في الاستفتاء عليه</u>** ، و في هذا الصدد قام المجلس بعقد العديد من الفعاليات التثقيفية لرفع الوعي القانوني لمختلف فئات المجتمع بمواد الدستور وحق المواطنة؛ فضلاً عن رفع الوعي بأهمية الصوت الانتخابي للمرأة، بإعتبارها نصف المجتمع ونستعرض فيما يلي نشاطنا في هذا الصدد :

- عقد (**46**) لقاءً توعوياً تحت عنوان "إعرفي دستورك .. اختاري مرشحك"، حاضر فيها نخبة من شيوخ الأزهر الشريف للتواصل مع السيدات البسيطات في القرى الفقيرة والمهمشة بنجوع وكفور محافظات الجمهورية، ونشر الفكر الإسلامي المستنير حول حقوق المرأة وأهمية مشاركتها في الحياة السياسية ... وقد نُفذت اللقاءات على مستوى **23** محافظة، ووصل عدد المشاركات في اللقاء ما يقرب من (**5110**) سيدة.

- قيام فروع المجلس بالمحافظات بعقد عدد (354) لقاء توعوي تحت شعار "**إعرف دستورك**" ، بحضور ما يقرب من (**54.822**) مشارك ومشاركة على مستوى معظم مراكز الجمهورية هذا فضلاً عن تنظيم (**120**) لقاء إعلامي بالقنوات المحلية، لتحفيز المجتمع للمشاركة في الاستفتاء على الدستور.
- قيام اللجان الدائمة للمجلس بتنفيذ ثلاثة لقاءات إقليمية[3] بمشاركة **450** سيدة من ممثلات الجمعيات الأهلية والأحزاب والنقابات على مستوى محافظات الجمهورية ، لتكوين فرق عمل للتوعية والترويج للمشاركة فى الاستفتاء على الدستور.
- قيام الإدارة العامة للتدريب بالمجلس بالتنسيق مع أعضاء المجلس ولجنة الخمسين لصياغة الدستور بعقد مؤتمرات جماهيرية حاشدة تحت شعار "**اعرف دستورك**"، تم تنفيذها على مستوى جميع محافظات الجمهورية (عدا شمال سيناء)، وحضرها ما يقرب من (**8555**) سيدة ورجل من مختلف الشرائح العمرية والمجتمعية.

---

[2] تنوعت شرائح المرأة المصرية المشاركات في الجلسات ما بين ممثلي منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية النسائية، ومائة من السيدات المهمشات والمعيلات ، وسيدات أعمال وإعلاميات ، وأمينات المرأة في الأحزاب ، وأعضاء المجلس القومي للمرأة ومقرري الفروع .
[3] شملت اللقاءات أقاليم الدلتا وجنوب الصعيد ومصر الوسطى وضمت محافظات الدقهلية، الشرقية ، الغربية، سوهاج، قنا، أسوان، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط

- عقد مؤتمر" **المرأة والدستور ... رؤى مستقبلية** : خلص بتوصيات محددة للوزارات والجهات التنفيذية المعنية كخطة عمل وطنية تتبناها الحكومة والمجتمع المدني من أجل تمكين وتنمية المرأة المصرية.
- عقد ندوة "تفعيل الدستور وسبل تقدم المرأة"خلال فعاليات المعرض الدولي للكتاب لعام 2014، تم فيها عرض رؤية المجلس للمرحلة المقبلة وآليات تنفيذ الدستور وتحقيقه على أرض الواقع.
- إطلاق مسابقة اعلامية تحت عنوان «**حق المرأة في الدستور**».
- إنتاج فيلماً توعوياً وعدد من التنويهات الإذاعية للتوعية بمواد الدستور وأهمية المشاركة في الاستفتاء.

7) رفع الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية

- عقد **لقاءين** لمحافظات مجمعة تحت شعار "**المرأة تنتخب**" استهدفت (**2050**) مشاركة من (**9**) محافظات [هم: المنيا، بني سويف، الفيوم، أسيوط، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، الشرقية، دمياط] لحث السيدات وحشدهم على المشاركة بقوة في ثاني استحقاقات خارطة الطريق (الانتخابات الرئاسية 2014) ... وتميزت اللقاءات بتنوع في الخطاب السياسي والديني لتغيير المفاهيم والعادات الخاطئة التي تعوق مسيرة المرأة.
- عقد (**186**) فعالية (طبقا للبرامج المدرجة بالخطة التدريبية للمجلس عن ثلاثة أعوام مالية 2012-2015) لرفع الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ودعمها لخوض الانتخابات البرلمانية والمحلية، تنوعت بين دورات تدريبية وورش عمل واستفاد منها (**23506**) مشاركة من مختلف الشرائح العمرية والمجتمعية.

8) **إنشاء وحدة دعم المرأة سياسياً لتأهيل المرأة لخوض الانتخابات البرلمانية ودعمها للوصول إلى مواقع صنع القرار، وتمثل نشاطها في التالي:**

- إعداد قوائم بأسماء السيدات من ذوي الخبرة والمتميزات في مجال عملهن لتولي منصب في الحقيبة الوزارية لأول حكومة بعد 6/30 [د.درية شرف الدين / وزيرة للاعلام ، د. ليلى إسكندر / وزيرة الدولة لشئون البيئة ، د.مها الرباط / وزيرة الدولة للصحة].
- تشكيل لجنة خبراء وحدة دعم المرأة سياسياً لوضع خطط العمل وابداء الرأي في المشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمشاركة السياسية، وتحديد الإحتياجات التدريبية للقيادات النسائية في العمل السياسي.
- إعداد قائمة ضمت (**183**) سيدة للتنافس على المقاعد المخصصة لنظام القائمة و44مقعد فردي ، وإرسالها إلى رؤساء الأحزاب السياسية والتحالفات الإنتخابية.
- تنفيذ برنامج تدريبي حمل شعار "**المرأة المصرية ... خطوة نحو برلمان 2015**" استهدف (**120**) سيدة من الراغبات في خوض الانتخابات البرلمانية لتدريبهن على كيفية التواصل مع أهالي الدائرة وإعداد الحملات الانتخابية ومهارات إدارة الأزمات الانتخابية.
- إطلاق حملة **إختاري صح** استهدفت (**2500**) سيدة في القرى الأكثر فقرا واحتياجا في **25** محافظة لرفع وعيهن بطريقة مبسطة تناسب مستوايتهن الثقافية والتعليمية بأهمية المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وتوضيح الأسس الصحيحة لإختيار المرشح البرلماني.

- إطلاق حملة طرق الأبواب استمرت لمدة شهرين ، وتضمنت عقد دورة تدريبية تحت شعار "**المرأة في المجالس المنتخبة :حملة طرق الأبواب**" استهدفت (**130**) رائدة ريفية من (**25**) محافظة للوصول إلى السيدات بالقرى والكفور وحثهن على الإدلاء بأصواتهن لصالح المرأة في إنتخابات المجالس المنتخبة. وحققت الحملة (**54 ألف**) زيارة للسيدات في بيتوهن اشتملت على جانب توعوي حول كيفية اختار المرشح الإنتخابي، بالإضافة إلى جانب بحثي من خلال استمارات استبيان لبعض المؤشرات الهامة الخاصة باحتياجات المرأة والمشاكل التي تواجهها في كل محافظة. ويقوم المجلس تباعًا باعداد دراسة تحليلية لتلك الاستمارات لعرضها في إجتماع مجلس الوزراء وتضمين احتياجات المرأة في خطة الدولة.
- تنظيم لقاء موسع مع مرشحات انتخابات مجلس نواب 2015، ضم جميع مرشحات القوائم والفردي لمساندتهن وتقديم مجموعة من الإرشادات الأساسية حول العملية الانتخابية، وكيفية إدارة المرحلة الأخيرة للدعاية.
- إطلاق مجموعة من الحملات الدعائية للمرشحات لعرض السير وبرامجهن الإنتخابية ونشر فيديوهات قصيرة لهن من خلال إنشاء : **موقع إليكتروني** www.na2batmasr.com يتضمن جميع بيانات وقررات اللجنة العليا للانتخابات والقواعد المنظمة للعملية الإنتخابية وتقديم المعلوماتالتي تهم الناخب فيما يخص عملية التصويت،**صفحة خاصة على Facebook، Twitter ، WhatsApp** للتشبيك مع المجلس. إضافة إلى ما سبق تم **وضع لوحات إعلانية وملصقات** بالأماكن المميزة بالمحافظات وتحت شعار "**صوتك لنائبات مصر .. يبني مصر جديدة**" وتوزيع مطويات تحس الناخبين على التصويت لصالح المرأة.
- إطلاق برنامج تدريبي مكثف تحت شعار "**نائبات مصر..2015**" مستهدفًا فيه (**55**) نائبة برلمانية من الفائزات بالمرحلة الأولى والثانية، حيث تم عقد دورتين في القاهرة (ضم 55 نائبة من المرحلتين) ، دورة أخرى بشرم الشيخ (ضم 27 نائبة من المرحلة الأولى) ، لقاء آخر مجمع (تشاوري) بالأقصر (ضم 50 نائبة من الفائزات بالمرحلتين. وتناول البرنامج نظرة عامة على نظام عمل مجلس النواب، والدور الرقابي والتشريعي لعضوات البرلمان، ومناقشة الموازنة العامة للدولة، مناقشة اللوائح المقترحة للبرلمان وما هو المتوقع في الجلسة الإفتتاحية.

ثالثاً: الانجازات في مجال تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة المصرية

إيمانا بدور المرأة فى النهوض بمجتمعها ، يعمل المجلس على تمكينها اجتماعيا من خلال البرامج التالية :-

- **استخراج الأوراق الرسمية للمرأة المصرية**

1) برنامج الرقم القومي

الرقم القومي هو هوية وكيان المرأة ومطلب وبُعد أساسي للتمكين الاجتماعي ومشاركتها فى الحياة العامة والإستفادة من عوائد التنمية ، وخلق فرص جديده

لدخولها في سوق العمل أو الاقتراض بهدف تنفيذ المشروعات، ومساعدتها في مباشرة مختلف حقوقها السياسية ومن أهمها التصويت في الانتخابات ... ونستوضح فيما يلي جهود المجلس في استصدار عدد من بطاقات الرقم القومي للسيدات غير القادرات على مستوى المحافظات، ويمكننا هنا تقسيم تلك الجهود على عده مراحل:-

أولا: بداية إنشاء المجلس وحتى ثورة 25 يناير

بدعم من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة ، بدأ المجلس وفروعه بالمحافظات بتنفيذ برنامجه لاستخراج اكبر عدد من بطاقات الرقم القومي للغير قادرات وخاصة في الريف والمناطق العشوائية ؛ وقد لعبت وزارة الداخلية دوراً محورياً من خلال التنسيق مع فروع المجلس بالمحافظات ومصلحة الأحوال المدنية في تسهيل الإجراءات اللازمة وتوجيه سيارات التصوير إلى أماكن التجمعات بالقرى والمراكز والمدن بالمجان.

ونظمت فروع المجلس العديد من الندوات والحملات التوعوية لحث السيدات على ضرورة استخراج بطاقات الرقم القومي، فضلاً عن تدريب جامعي البيانات من الجمعيات الأهلية والمديريات والرائدات الريفيات ومراكز المعلومات بالمحافظات حول كيفية وأهمية التواصل مع المستهدفات لاستخراج بطاقات لهن.

واستطاع المجلس من خلال هذا البرنامج استخراج ملايين البطاقات لغير القادرت ليضل اجمالي المستخرج في تلك المرحلة إلى 2.800.000 بطاقة.

ثانيا: بعد ثورة 25 يناير وحملة بطاقتك حقوقك

بعد ثورة 25 يناير تم تنفيذ البرنامج من خلال مبادرة أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحت شعار "**المواطنة للمرأة المصرية :حملة بطاقتك حقوقك** ".. وفيما يلي نوضح جهود المجلس في هذا الشق مقسما على مرحلتين :-

المرحلة الأولى توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

خلال تلك المرحلة وجهت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منحة مباشرة إلى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لاستصدار عدد من البطاقات لغير القادرات وذوى الاحتياجات الخاصة من قاطني المناطق العشوائية والأحياء والتجمعات السكانية المحرومة من الخدمات، وعلى إثرها تم توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة والمجلس لسابق خبرته في هذا الصدد وقدرته من خلال فروعه بالمحافظات للوصول الى السيدات المستهدفات من البرنامج .

وقد أثمر هذا التعاون عن استخراج عدد 66.426 بطاقة رقم قومي على مستوى 18 محافظة خلال الفترة من فبراير 2013 وحتى يونيو 2015 .

المرحلة الثانية توقيع اتفاقية مباشرة بين المجلس وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

وابتداء من يوليو 2015 قامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تم تحويل منحة المبادرة مباشرة إلى المجلس ليتولى بصفته الآلية الحكومية المعنية بشئون المرأة التنسيق مع مختلف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، لاستكمال عملية اصدار البطاقات.

في اطار مرحلتي تنفيذ مبادرة الموطنة المصرية بطاقتك حقوقك الممولة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة استطاع القومي للمرأة أن يصدر اجمالي عدد 86.426 بطاقة رقم قومي للسيدات الغير قادرات بجميع محافظات الجمهورية

يستهدف المشروع بتلك المرحلة استخراج عدد 225.000 بطاقة رقم قومي للسيدات الغير قادرات على مستوى جميع محافظات الجمهورية في مدة زمنية خمسة أشهر ابتداء من اغسطس الى ديسمبر 2015 ... واستطاع المجلس حتى تاريخ اعداد التقرير استخراج عدد 20.000 بطاقة نظرا للظروف السياسية التي مرت بها البلاد وانشغال مؤسسات الدولة المعنية بانتخابات مجلس النواب؛ ويجرى العمل على مد الفترة الزمنية للمشروع لاستكمال العدد المستهدف منه.

2) توثيق عقود الزواج والطلاق وسواقط القيد:

خلال فترة إعداد التقرير استطاعت فروع المجلس بالمحافظات الحدودية[مطروح وجنوب سيناء] من توثيق (**1.417**) حالة توثيق زواج قبلى.

3) إنشاء مراكز للخدمات الحكومية

من خلال بروتوكول تعاون مع الإدارة العامة للخدمات الجماهيرية بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، قام المجلس بتأسيس وإنشاء 13 مكتباً بمقار فروعه بمحافظات (القليوبية-الاسكندرية –البحيرة-الغربية –الدقهلية – دمياط – بنى سويف –الفيوم – سوهاج-الوادى الجديد – قنا – البحر الأحمر – الأقصر) لتقديم وتسهيل خدمات استخراج الأوراق الرسمية للمرأة وجمهور المواطنين بسعر التكلفة ... وجارى استخراج باقى تصاريح الإنشاء بالمحافظات المتبقية.

- **التعليم والتدريب ومحو الأمية**

تعتبر قضية محو الأمية من أهم القضايا التي تعوق تمكين المرأة حيث ساهمت زيادة نسبة الأمية بين الإناث عن الذكور فى خلق فجوة نوعية بينهما تنعكس أثارها على الفرص المتاحة أمام النساء فى كافة المجالات، فكانت قضية الاسهام في محو الأمية محورا اساسيا من محاور اهتمام المجلس وفروعه بالمحافظات، ومن ثم تضافرت الجهود لخلق ومتابعة تنفيذ مبادرات لمحو أمية الإناث بالتعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة المعنية بالتصدي للمشكلة.

والتالي يوضح حجم أنشطة المجلس وفروعه بالمحافظات في هذا المجال:

- **مشروع "المرأة البحراوية في قرية بلا أمية"**

يستكمل فرع المجلس القومي للمرأة بالبحيرة مراحل مشروع المباردة التي تم إطلاقها وتنفيذها بالتعاون مع ديوان عام المحافظة والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار منذ عام 2007، وقد تم الانتهاء من ثمان مراحل من عشرة مراحل، نجح الفرع خلالها فى عقد العديد من اللقاءات والندوات للتوعية بحجم وخطورة المشكلة وكيفية مواجهتها وبلغ عدد الفصول المفتوحة 1.107 فصلاً ،و تم محو أمية ما يقرب من 21.801 سيدة بقرى المحافظة.

ويتواصل الفرع مع السيدات اللاتي تم محو أميتهن للالتحاق بالتعليم الأساسي ، حيث بلغ عدد الملتحقات به ما يقرب من 400 دارسة ... وفي الوقت الحالي جارى استكمال باقي مراحل المشروع الذي يعد من أهم ثماره إنخفاض نسبة الإناث بمحافظة البحيرة من 28% إلى 22% .

- **مبادرة "العلم قوة" للهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية :**

وتطبيقا لمبدأ التعاون مع منظمات المجتمع المدنى من أجل توحيد الجهود للمساهمة فى حل مشكلة الأمية يتعاون المجلس مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية لتنفيذ مبادرة "العلم قوة" لمحو أمية 20.000 أمياً من الجنسين بمحافظات (القاهرة- الجيزة – القليوبية). وتعتمد المبادرة في فكرتها على عدد الناجحين وليس الدارسين كمؤشر لمحو أمية فعلية، وتنفذ المبادرة على عدة مراحل ، المرحلة الأولى تم فيها فتح 90 فصل استفاد منهم ما يقرب من 955 دارس ودارسةمحافظتي القليوبية والجيزة.

وبدأت محافظة االقليوبية في تنفيذ المرحلة الثانية التي اثمرت حتى تاريخه عن نجاح 573 دارس.. وجاري العمل على استكمال المبادرة لتحقيق أهدافها .

- **التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة للتصدي للأمية**

يشارك المجلس ممثلا عنه السفيرة مرفت تلاوى في عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الى جانب عضوية المجلس في مجلس أمناء حملة "معا نستطيع" لمحو الأمية، للمشاركة في تبادل الآراء وتقديم المقترحات لمواجهة القضية وتحجيم خطورتها.

- **الخدمات المقدمة للدارسات في فصول محو الأمية**

تأخذ فروع المجلس على عاتقها تحفيز الأميات على الإلتحاق بالفصول من خلال تقديم خدمات لهن أبرزها استرخراج بطاقات رقم قومي بالمجان. كما يتم تقديم هدايا عينية واخرى نقدية بمعاونة مؤسسات المجتمع المدني؛ فضلا عن تدريب البعض منهن على بعض الأعمال الحرفية مثل الخياطة والتريكو وغيرها من الصناعات الصغيرة التي تعتمد على الخامات التي تتميز بها القرية أو المركز التابع للمحافظة، وتقديم بعض القروض الصغيرة لهن .

وبخلاف ذلك تقوم الفروع بدورها التوعوي مستعينة في ذلك بدور الرائدات الريفيات في تنوير مجتمعاتهن المحلية حول مختلف قضايا المرأة وخاصة أمية الإناث ، وذلك من خلال عقد ندوات وقوافل توعوية بحجم وخطورة المشكلة.

- **مشروع دعم الرائدات الريفيات**

للرائدات الريفيات دورا محوريا في معاونة السياسات الوطنية التي تنفذها الدولة من أجل تنمية المجتمعات المحلية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاهتمام بالفئات الأولى بالرعاية ، وذلك لقدرتهن على التواصل المباشر مع المرأة المصرية داخل الريف والحضر والعشوائيات ، ما تمثله الرائدة داخل تلك المجتمعات من ملجأ وحيد ذو مصداقية وثقة للنصح والإرشاد .

وإيمانا بهذا الدور أولى المجلس منذ بداية إنشائه اهتماما بهذه الشريحة ، وفي ديسمبر 2012 تم عقد مؤتمر موسع تحت عنوان "**الرائدات الواقع والمستقبل**" للتعرف على المشكلات الواقعية التي تواجه الرائدات **والاعلان عن بدء تنفيذ مشروعا** بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

يهدف المشروع الى اضفاء الصفة الرسمية للرائدات الريفيات على مستوى كافة محافظات الجمهورية ، وتمكينهما من أداء دورهن التوعوي لمجتمعاتهن المحلية؛ فضلا عن رفع كفاءتهن في مجالات المشاركة السياسية .

مراحل تنفيذ المشروع

المرحلة الأولى

تم البدء في تنفيذها منذ العام 2013 باتخاذ اجراءات اشهار جمعيات للرائدات بكل محافظة ، وبالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي وخلال العام 2014 كان قد تم الانتهاء من اشهار 27 بكافة محافظات الجمهورية.

المرحلة الثانية

تم البدء بتنفيذ تلك المرحلة منذ نهاية العام 2014، وتتضمن محوريين اساسين وهما : **محور التدريب والتأهيل السياسي** للرائدات الريفيات لخوض إنتخابات المجالس المحلية ، **ومحور التوعية** بمختلف قضايا المرأة لتنمية الوعي الكامل للرائدة بأبعاد القضايا والمشكلات المطروحة على الساحة السياسية، ومن ثم رفع مهاراتها على خوض دورها التوعوي بمجتمعها المحلي.

ويوضح البيان التالي يوضح بالأرقام ما تم من جهود في هذا المجال [التدريب والتوعية] مستهدفا الرائدات الريفيات بكافة المحافظات:

المرحلة الثانية من تنفيذ مشروع دعم الرائدات الريفيات						
م	مجالات النشاط	الهدف	الفترة	عدد الأنشطة	محافظات التنفيذ	العدد
1	التدريب	تأهيل للمشاركة في **انتخابات المجالس المحلية**، والتدريب على إدارة الحملة الانتخابية، واكساب مهارات التواصل والاتصال والعلاقات العامة	ديسمبر 2014 الى مايو 2015	18	كفر الشيخ- الغربية– المنيا– الأقصر- البحيرة– السويس- القليوبية- الفيوم – الاسكندرية- الجيزة- الشرقية- بورسعيد- جنوب سيناء – اسيوط- سوهاج – اسوان- قنا- البحر الأحمر	389
2	التوعية	التوعية **بجميع قضايا المرأة** (العنف ضد المرأة ، حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، المفهوم الصحيح للمرأة في الدين والحقوق الشرعية لها، تبادل الخبرات بين السيدات والتحديات التي تواجهن)	يناير الى مايو 2015	10	أسيوط- مطروح- دمياط- الشرقية- الدقهلية- المنوفية- الغربية- بني سويف- الوادي الجديد- الأقصر	935
		التوعية بدور الرائدات في **أهمية حصول السيدات على الرقم القومي** ومساعدة	يونيو الى	15	البحيرة- الفيوم- المنيا- بني سويف-	461

المرحلة الثانية من تنفيذ مشروع دعم الرائدات الريفيات						
م	مجالات النشاط	الهدف	الفترة	عدد الأنشطة	محافظات التنفيذ	العدد
		المجلس في هدفه في استخراج الرقم القومي للسيدات الغير قادرات والمهمشات في القرى والنجوع	ديسمبر 2015		الشرقية- كفر الشيخ- بورسعيد- الاسكندرية-	

- ويوضح البيان انه خلال الفترة من ديسمبر 2014 الى ديسمبر 2015 تم عقد 18 دورة تدريبية لعدد 389 رائدة ريفية على مستوى بعض المحافظات لتأهيلهن لخوض الانتخابات المحلية القادمة.
- تم تنفيذ 25 لقاء توعوي استهدف 1396 رائدة على مستوى بعض المحافظات لتوضيح اهمية دورهن التوعوي في مختلف قضايا المرأة، ومساعدة المجلس في تحقيق هدفه وتوعية المرأة المصرية وخاصة البسيطة حول حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

▪ تطوير العشوائيات

نجح المجلس في إدراج **منطقة أبيس ضمن خطة محافظة الإسكندرية لتطوير العشوائيات**، حيث تعاني تلك المنطقة من الإهمال وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية .وقد قام المجلس بإفتتاح مجمع للخدمات الحكومية بقرية أبيس 8 سعياً لايجاد حلول فاعلة للمشاكل التي يعاني منها أهالي المنطقة. يخدم المجمع عدد 24 قرية بمركز أبيس و4 قرى بنجع باب العبيد. يوفر المجمع أوجه التمويل المختلفة لإقامة المشروعات الصغيرة، فضلاً عن مركزاً للتدريب على كيفية إقامة المشروعات وإكساب مهارات إدارية تؤهل السيدات الريفيات من دخول سوق العمل ،علاوة على تقديم برامج لمحو الأمية. كما يوفر المجمع خدمات تسهيل إجراءات استخراج الأوراق الرسمية، وقد تم من خلاله إستخراج 561 بطاقة رقم قومي.

▪ رفع الوعي البيئي بمشروعات البيوجاز

نظمت اللجنة الدائمة للبيئة بالمجلس بالتعاون مع وزارة البيئة برنامجاً توعويا بمحافظات الفيوم وأسيوط والبحيرة[4] للتوعية بغاز البيوجاز واستخدامه فى انتاج الطاقة الحيوية البديلة المستخرجة من المخلفات الطبيعة ... ومن نتائج البرنامج التوعوي أن تم تعاقد (**48**) أسرة على مستوى المحافظتين في تنفيذ المشروع.

كما تم توقيع بروتوكولات تعاون خلال عام 2015 مع ديوان محافظتي الفيوم والبحيرة لإنشاء (10) وحدات بيوجاز منزلية في كل منهما، **ويوالي المجلس تواصلة مع وزارة البيئة للانتهاء من تنفيذ المشروع خلال العام 2016.**

[4] تم التنفيذ بقرية عدلان بدمشقين الفيوم ، وقرية ترهاش بمحافظة البحيرة

- **مشروع توصيل مياة الشرب النقية إلى عمارات الإيواء**

بالتعاون مع السفارة الصينية تم توصيل مياة الشرب النقية إلى 14 عمارة إيواء بمركز المنشاة بمحافظة سوهاج .

- **التصدي لكافة أشكال العنف ضد المرأة**

وفقاً للإحصائيات العالمية[5] يتعرض أكثر من 70 في المائة من النساء في العالم للعنف خلال حياتهن.

وباعتبار العنف قضية مجتمعية تنعكس آثارها على المجتمع، أولى المجلس القومي للمرأة منذ بداية إنشائه عام 2000 اهتماما خاصا بتلك القضية واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو التصدي لها ... فقد قام بإنشاء مكتباً مركزياً لتلقي الشكاوى وفروعاً له بالمحافظات كآلية تواصل مع مختلف شرائح المرأة المصرية بكافة أنحاء الجمهورية. وتتولى تلك المكاتب رصد كافة المشاكل التي تتعرض لها المرأة وبصفة خاصة التي تمثل تمييزاً ضدها. ويتم إجراء البحوث والدراسات عليها، إضافة إلى تحليلها ورفعها للجهات المختصة ومتابعة خطوات الحل النهائي لها؛ هذا بخلاف تقديم الاستشارات الفنية للشاكيات وتخصيص خط ساخن لتلقي كافة الشكاوى ذات الصلة بالتحرش والعنف الموجه ضد المرأة.

وخلال الفترة من 2007 إلى 2011 نفذ المجلس بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID مشروع "العنف ضد المرأة" في إطار إتفاقية حملت شعار "منحة الهدف الإستراتيجي لمبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة للتصدي للعنف ضد المرأة"، وخلُص المشروع عام 2009 إلى إعداد دراسة وإطار عمل عام لإستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء.

ومهدت الإرادة السياسية بعد ثورتي 25 يناير و 30يونية وإعادة تشكيل المجلس ، وتفشى ظاهرة العنف الممنهج ضد المراة ، الطريق نحو استكمال وضع الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء وذلك اعمالاً لنصوص دستور 2014 (الفقرة الثالثة من المادة (11) والمواد 59، 60، 99 منه) .

ومن هنا بدأ إطار عمل المجلس للوصول إلى صياغة إستراتيجية وطنية تعتمد على نهج المشاركة مع كافة الجهات والمنظمات الحكومية والغير حكومية من أجل خفض معدلات العنف الأسري والمجتمعي الموجه ضد المرأة والفتاة، وتأهيل ضحاياه تحقيقاً للأمن والاستقرار، وقد شمل الإطار التالي من الأنشطة :

1. **إعداد دراسة** بحثية متعمقة لتحليل أبعاد المشكلة والتعرف على أنماطها وأسبابها وآثارها على المرأة والمجتمعات المحلية.
2. **التنسيق مع الأجهزة الحكومية** وغير الحكومية لتوحيد كافة الجهود المبذولة للقضاء على العنف.
3. **وضع إطار تشريعي وقانوني** لحماية المرأة والفتاة من كافة أشكال العنف.
4. **تغيير الثقافات والممارسات المجتمعية** من خلال حشد وسائل الاعلام والقائمين بالخطاب الديني والمؤسسات التعليمية لتوجيه الشباب نحو نبذ العنف ضد المرأة والفتاة.
5. **العمل على توفير الحماية والدعم للمعنفات** وأسرهن وتعزيز الخدمات الصحية والنفسية والرعاية الاجتماعية المقدمة من منظمات المجتمع المدني والجهات التنفيذية.

[5] المصدر: الموقع الاليكتروني لصفحة الأمم المتحدة في تقرير اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 2013/11/25

6. **إعداد دراسة وإستراتيجية وطنية** لمكافحة العنف ضد المرأة.
7. **إبداء الرأي** في الاتفاقيات الدولية الموجهه لمناهضة كافة اشكال العنف ضد المرأة ، والعمل على إلتزام الدولة بها بعد التصديق عليها.

1) إعداد دراسة بحثية متعمقة لتحليل أبعاد المشكلة

لتحديد مدى انتشار العنف ضد المرأة على المستوى المحلي استند المجلس على دور فروعه بالمحافظات في الوصول إلى المرأة البسيطة وقام باعداد **استطلاع رأي مبدئي حول الظاهرة** لعدد 13500 سيدة وفتاه ، لتحديد حجم الظاهرة ، أسبابها وافضل الطرق للتصدي لها على المستوى المحلي .. وقد أوضحت نتائجه اتفاق معظم المحافظات على أن ضعف الوازع الأخلاقي هو أحد أهم الاسباب للعنف المجتمعي.

2) التنسيق مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية لتوحيد كافة الجهود المبذولة للقضاء على العنف

كما أخذ المجلس على عاتقه التنسيق مع مسئولي الأجهزة التنفيذية والمؤسسات المدنية بالدولة لتتضافر جميع الجهود المبذولة للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة ... فقد قام المجلس بعقد لقاءات رفيعة المستوى مع رئيس مجلس الوزراء الأسبق د. هشام قنديل لمناقشة أبعاد ظاهرة التحرش وتأثيرها على المجتمع المصري؛ خلصت بمجموعة من القرارات الملزمة للجهات المسئولة والداعمة لمكافحة كافة اشكال العنف ضد المرأة، ومن أهمها **تكليف المجلس بإعداد "مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة"**، فضلاً عن **حث وزارة الداخلية بتخصيص شرطة نسائية للتعاون مع المرأة المعنفة**.

وكان على إثر لقاءات المجلس مع السيد وزير الداخلية إبرام بروتوكول للتعاون بين الطرفين ، ومن مخرجاته أن قامت وزارة الداخلية **بإنشاء وحدة متخصصة في مكافحة العنف ضد المرأة** تتبع وزير الداخلية وقطاع حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي. هذا فضلاً عن تنفيذ عدد من الاجراءات الرادعة لمنع التحرش بالنساء والفتيات خاصة في فترات الأعياد مثل **تكثيف دوريات الأمن** في الشارع ووسائل الإنتقال والأماكن العامة، والإعلان عن **خطوط ساخنة** للإبلاغ عن حوادث التحرش وغيره من أشكال العنف ... كما تقوم الوزارة بإمداد بالإحصائيات والبيانات الخاصة بشكاوى العنف ضد المرأة.

ولم يعمل المجلس على المستوى الوزاري رفيع المستوى فحسب، بل **نظم العديد من جلسات الاستماع** ضمت ممثلين من وزارات العدل، الداخلية ، التربية والتعليم، الأوقاف، وممثلي الأزهر والكنيسة، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وكذلك عدد من الخبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ لتبادل الآراء ومناقشة أبعاد القضية والخروج بخطة تنفيذية لضبط الشارع ومنع ظاهرة التحرش بالنساء والفتيات.

3) وضع إطار تشريعي وقانوني لحماية المرأة والفتاة من كافة أشكال العنف

ومع تنامي ظاهرة التمييز والعنف ضد المرأة التي شهدها المجتمع المصري بالحقب الأخيرة ، بما ينال بشكل مباشر من كرامة المرأة المصرية فقد أصبح من الضروري أن تتولى أجهزة الدولة المعنية سد النقص التشريعي في معالجة تلك الظاهرة الاجتماعية، **ووضع الحلول القانونية في تشريع واحد بدلا من تناولها في نصوص قانونية متناثرة في التشريعات المختلفة** (بما يضمن سلامة التنفيذ وجدية التطبيق).

وبناء على تكليفات رئاسة الوزراء في فبراير 2013 ، قامت **اللجنة التشريعية بالمجلس** تعاوناً مع ممثلين من وزارة العدل والمجتمع المدني ومتخصصين وخبراء في مجال العنف بصياغة **وإعداد مشروع قانون متكامل لمكافحة كافة أشكال**

العنف ضد المرأة، يتكون من (40) مادة في خمسة أبواب، ويستند على مبادئ الشريعة الإسلامية والأديان السماوية الآخرى والاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما لا يتعارض مع أحكام الدستور المصري ومبادئ الشريعة الإسلامية ... وقد تم رفعه في صورته النهائية لوزارة العدالة الانتقالية في نوفمبر 2014.

وبخلاف هذا المقترح ، **كان للمجلس دوره في حث الهيئات والجهات المختصة في استصدار أو استحداث بعض التعديلات على قانون العقوبات،** فكان استصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بقانون رقم 11 لسنة 2011 والذي بمقتضاه يتم **تغليظ العقوبة** على جميع أشكال جرائم التحرش بما في ذلك التحرش بالوسائل الإلكترونية. إضافة إلى ذلك صدور قرار جمهوري بقانون رقم 50 لسنة 2015 (بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937).

4) تغيير الثقافات والممارسات المجتمعية لتوجيه المجتمع نحو نبذ العنف

يسعى المجلس إلى تغيير العادات والموروثات الثقافية الخاطئة حول مكانة المرأة وحقوقها ، وذلك لتوجيه المجتمع نحو نبذ العنف ؛ ويتم ذلك من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج التدريبية، بخلاف عقد المؤتمرات والنداوت التثقيفية التي تضم مختلف فئات المجتمع لمناقشة وتبادل الآراء حول الظاهرة ووضع أفضل الخطط والمقترحات للتصدي لها ومناهضتها ومن هذه الأنشطة:

- **إطلاق مبادرة توعوية للقضاء على العنف تحت شعار "إكسري حاجز الهوان ... من حقك تعيشي في أمان"**

في يناير 2014 أطلق المجلس مبادرة توعوية مكثفة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women تحت عنوان "**اكسري حاجز الهوان ... من حقك تعيشي في أمان**"، نفذ من خلالها (8) ورش عمل استهدفت (516) متدرب من مختلف فئات المجتمع (رجال علماء الدين الإسلامي والمسيحي، إعلاميين وصحفيين وكتاب الدراما ، وطلبة المدارس الاعدادية من الجنسين)، بهدف توفير مناخ ثقافى اجتماعى عام مضاد لممارسات العنف ضد المرأة، والحث على ضرورة تطوير الخطاب الديني والاعلامي والاهتمام بتغيير صورة المرأة في الدراما وغرس القيم الإيجابية في المجتمع وخاصة بين طلاب المدارس.

- **عقد الندوات والمؤتمرات النوعية لمناقشة قضة العنف** ومن أهم الندوات والمؤتمرات التي نظمها المجلس لإقامة حوارات مجتمعية ومناقشة تلك القضية وكيفة التصدي لها :

- مؤتمرات جماهيرية على المستوى المحلي ن تم عقده بجميع فروع المجلس بالمحافظات احتفالا باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (في 25 نوفمبر من كل عام)، وقد تم تنظيمهما على التوالي أعوام 2012، 2013، 2014 .
- مؤتمراً بالتعاون مع الإدارة المركزية للبرامج الثقافية والتطوعية بوزارة الشباب والرياضة تحت شعار "**مناهضة العنف ضد المرأة** " بتاريخ 15 يونيو 2014 وبحضور ممثلين من وزارات الداخلية والشباب والرياضة والأوقاف والتنمية المحلية تم مناقشة وتبادل الآراء حول ظاهرة العنف ضد المرأة وعلى رأسها التحرش وختان الإناث والعنف المنزلي، ودور مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة الظاهرة والتصدي لها ... **ومن أهم توصياته مطالبة**

وزارة التربية والتعليم بإدراج مادة دراسية بالمناهج التعليمية، لإعادة القيم الأخلاقية للمجتمع، فضلاً عن الاهتمام بالخطاب الديني، وتوجيه الدعاه وأئمة المساجد بضرورة توجيه المجتمع للتمسك بالقيم والأخلاق الإسلامية التي تنبذ العنف.

- وتفعيلا لبروتوكول التعاون المتبادل بين المجلس ووزارة العدل .. تم عقد ورشة عمل خلال الفترة من 17-18 يونيو 2014 تحت شعار "**نحو إطار تشريعي وإجرائي لحماية المرأة والفتاة من كافة أشكال العنف**" بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية [الإسكوا ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدارت والجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا] ... استهدفت المعنيين من ممثلي مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ، والجهات المانحة والمنظمات الدولية، وبعض الخبراء المعنيين بقضية العنف ضد المرأة، بهدف تبادل الآراء والخبرات حول المشاكل الفعلية التي تواجه العاملين في مجال العنف **والخروج بتوصيات لوضعها في إطار تشريعي شامل مناهض للعنف ضد المرأة والفتاة**، فضلاً عن **الاستعانة بها في صياغة الاستراتيجية الوطنية التي تُعد لمناهضة العنف ضد المرأة** .
- وبخلاف ما سبق كان على رأسهما المؤتمر الذي تم عقده في 7يوليو2014 برعاية السيد **رئيس الوزراء المهندس / ابراهيم محلب** ، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة (منظمة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي) لتدشين **إطلاق فعاليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة** .

- **إصدار مطبوعات عن العنف ضد المرأة :**

وإهتماماً بمجالات التوعية الثقافية يقوم المجلس بإصدار المطبوعات التي تطرح وتناقش مختلف قضايا المرأة، **وفي مجال العنف ضد المرأة** أصدر المجلس عدد (**6**) كتيبات عن العنف وظاهرة التحرش، تضمنا التعريف بالظاهرة، دوافعها، والمساءلة القانونية لمرتكبها، والرؤية الدينية ودور المؤسسات في معالجتها؛ هذا فضلاً عن معلومات للضحايا حول كيفية الإبلاغ والجهات التي يمكن الاستعانة بها والخدمات المقدمة.

ولتوسيع دائرة التوعية المجتمعية لتصل لكافة الشرائح ، تم إصدار مطوية وملصق تعريفي بالظاهرة، وتوزيعهما على مختلف الجهات الحكومية بالمحافظات، فضلاً عن إرفاقها بإيصالات الغاز الطبيعي لتصل لمنازل القاهرة الكبرى.

- **وزارة الأوقاف تخصص خطبة الجمعة للتحدث مكانة المرأة فى الإسلام**

حث المجلس وزارة الأوقاف على تكليف أئمة المساجد بالتحدث عن المرأة وحقوقها ومكانتها في الإسلام في خطبة يوم الجمعة.

5) **العمل على توفير الحماية والدعم للمعنفات وأسرهن**

ويعمل المجلس على تعزيز الخدمات الصحية والنفسية والرعاية الاجتماعية المقدمة من منظمات المجتمع المدني والجهات التنفيذية، ومن أهم هذه الخدمات:

- **انشاء وحدة متخصصة لمكافحة العنف تابعة لوزارة الداخلية**

في أعقاب مطالبة المجلس القومي للمرأة وعدد من المنظمات النسائية الدولية والمحلية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة تم إنشاء وحدة لمكافحة ما تتعرض له النساء من جرائم عنف، **فاستحدثت وزارة الداخلية إدارة جديدة خاصة بمواجهة العنف ضد المرأة تتبع قطاع حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي بالوزارة** ... وتضم الوحدة ضباطاً من الرجال، فضلا عن نخبة من ضابطات الشرطة المتميزات من بينهن متخصصات في مجال الطب النفسي للتعامل مع المجني عليهن ومساعدتهن في التقدم بشكواها دون حرج.

- **تخصيص آليات اتصال لتلقي شكاوى العنف**

قام كل من وزارة الداخلية ومكتب شكاوى المرأة بالمجلس بتخصيص خطوط ساخنة لسرعة التواصل مع السيدات وتلقي الشكاوى المتعلقة بالعنف حتى تتمكن السيدة من سرعة رفع الدعاوى القضائية. ويتم التواصل الدائم وتبادل المعلومات والإحصاءات بين الطرفين بشأن هذه القضية.

- **تقديم الدعم النفسي والتوعوي لضحايا العنف وأسرهن**

كما يحرص المجلس على الاتصال والتعاون مع الحركات المناهضة للتحرش ووحدة مكافح العنف ضد المراة بوزارة الداخلية لمتابعة الموقف والتعرف على الحالات المبلغ عنها لاتخاذ كافة التدابير وتقديم المساندة القانونية للسيدات في حالة الإتجاه لرفع دعاوى قضائية .كما يقوم المجلس فى هذا السياق بالتصدي لمحاولات عمليات الختان مطالباً بالوقف الفوري لهذا الانتهاك وتطبيق القانون تجاه المخالف. هذا فضلا عن تنظيم **حملات ولقاءات توعوية بفروعه بالمحافظات** لمناهضة هذه العادة..

- **مشروع مدن أمنة خالية من العنف**

ولمساعدة المرأة في الحصول على حقوقها كان للمجلس دور مشارك في مشروع "نحو مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات" والذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالتعاون مع مجموعة من منظمات الأمم المتحدة ومختلف الجهات الحكومية المصرية .. وقد أنشأ المجلس فروعاً لمكاتب شكاوى المرأة فى ثلاث مناطق عشوائية هي (إمبابة – عزبة الهجانة – منشأة ناصر) لتقديم المساعدة والدعم النفسي للسيدات.

- **إطلاق دليل طبي للتاعمل مع ضحايا العنف**

وبمشاركة المجلس القومي للمرأة أطلقت وزارة الصحة والسكان دليل طبى للتعامل مع ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعى متضمنًا العنف الجنسى.

6) **<u>إعداد دراسة وإستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة</u>**

تلبية لإحتياجات المجتمع في مواجهة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله وصوره ، وقع المجلس إتفاقية تعاون مع كلا من منظمة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women وصندوق الامم المتحدة الانمائى للسكان UNFPA لإعداد دراسة وإستراتيجية وطنية تهدف الى مناهضة العنف ضد المرأة ، لتصبح بمثابة حجر أساس لسن تشريعات مستقبلية للتصدي لجرائم العنف ضد النساء والفتيات .

وفي إطار الحاجة إلى تضافر كافة الجهود المبذولة من قبل مؤسسات الدولة المعنية لصياغة وتنفيذ الاستراتيجية، عقد المجلس بالتعاون منظمات الأمم المتحدة (منظمة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي) مؤتمراً في 7يوليو2014 برعاية السيد رئيس الوزراء لتدشين **إطلاق فعاليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة**

وبالتعاون مع 13 وزارة : [العدل ، الصحة والسكان، التربية والتعليم ، الشباب والرياضة، القوي العاملة، الداخلية، التضامن الاجتماعي، الهيئة العامة للإستعلامات، الثقافة، الأوقاف، وزارة السياحة] تم الانتهاء من إعداد الإستراتيجية .

كما يجري حاليا الإعداد **لدراسة وطنية لتحديد التكلفة الاقتصادية** التي تتحملها الدولة والمجتمع نتيجة للعنف، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للسكان UNFPA والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. على ان يتم الانتهاء منها خلال العام 2016

7) **إبداء الرأي في الاتفاقيات الدولية الموجهه لمناهضة كافة اشكال العنف ضد المرأة ، والعمل على إلتزام الدولة بها بعد التصديق عليها**

- **المشاركة في اجتماعات الدورة 57 للجنة وضعية المراة CSW57 مارس 2013**

خلال الفترة من 4-15 مارس 2013 انعقدت الدورة الخامسة والسبعون للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة CSW 57 بنيويورك بهدف الوصول إلى إتفاق دولي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات ... وعودة للدور الإقليمي والدولي الريادي لمصر بذل الوفد المصري (برئاسة رئيس المجلس القومي للمرأة) جهد واضح في اللقاءات الثنائية والمفاوضات بين الدول الأعضاء والوفود المشاركة لتصدر وثيقة الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة متماشية مع التعاليم الإسلامية، وتتوافق حولها كافة الدول ... وجدير بالذكر أنه تم توسيع مفهوم العنف ليشمل الفقر والحرمان من التعليم والخدمات الصحية، مما يعني أن قضية العنف مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالسياسات الاجتماعية للدولة.

- **موقف المجلس من بيان الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين المناهض للوثيقة**

كان للمجلس موقف حاسم من الهجمة الشرسة التي تم توجيهها من قبل الإتحاد العالمي لعلماء مصر برئاسة الدكتور/ يوسف القرضاوي حول وثيقة العنف قبل صدورها الرسمي من الأمم المتحدة ، كذلك البيان الصادرعن جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ 13مارس 2013 والمناهض للوثيقة ومتضمنا بنود متعلقة بقضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث وغيره ، ولا تمت بصلة للوثيقة التي لم تتناول سوى قضية واحدة فقط وهي العنف ضد المرأة.

فقد عقد المجلس مؤتمراً صحفياً موسعاً لتوضيح ملابسات إصدار الوثيقة، وجهود الوفد المصري والدول الاسلامية المشاركة في اقناع الدول الغربية بضرورة أن تخرج الوثيقة متماشية مع تعاليم الإسلام. وأن **مصر قد تحفظت** على أن يتم تنفيذ المقترحات والبرامج

والسياسات الواردة بالوثيقة **طبقاً للقوانين والتشريعات الوطنية**، ولم يتناول هذا التحفظ العادات والتقاليد لأن هناك فارق بين القوانين والتشريعات المصرية الخاصة بالمرأة وغيرها، فهي تراعي **الدين والشريعة والثقافة**

رابعاً: ما تم في مجال إقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية

قام المجلس بتشكيل مجموعات عمل من ممثلي بعض الوزارات والمنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام المشترك، للخروج برؤى مستقبلية حول السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بالمرأة بمختلف المجالات ... وقد خلُصت مجموعات العمل بعدد من التوصيات كإجراءات وتدابير يتطلب تنفيذها من قبل الوزارات المعنية **كخطة عمل وطنية تتبناها الحكومة والمجتمع المدني من أجل تمكين وتنمية المرأة المصرية.**

خامساً : وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة

- **إدماج مكون المرأة بالخطة الخمسية للدولة**

بموجب القرار المنشئ له يختص المجلس بوضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة المصرية، وقد نجحت جهود المجلس منذ بداية إنشائه في إدماج مكون المرأة بخطتي الدولة الخمسية 2007/2002 و 2012/2007، من خلال التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA وتنفيذ برامج تدريبة لبناء قدرات المعنيين بوضع خطة الدولة على مستوى الوزارات والمحافظات.

وبعد ثورة 25 يناير ولضمان استمرارية إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطة القومية للدولة ، قام المجلس بعقد إجتماعات مع مسئولي التخطيط ورؤساء وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات والمحافظات، لمتابعة ما تم تنفيذه من المشروعات في الخطة الخمسية 2012/2007 ... وجاءت ثمرة هذه الاجتماعات في التالي:

- الخروج بتقرير يعكس منظور النوع في خطط دواوين عموم المحافظات.
- إعداد مقترح لتضمينه الخطة الخمسية 2012-2017 [مدرج به المشروعات التي لم تستكمل فى الخطة 2007-2012 ، فضلاً عن استحداث عدد (**674**) مشروع مقترح من المحافظات موزع على عدد (**9**) برامج تسعى لخدمة المرأة فى مختلف المجالات].

- **دعم وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات للتصدي لأي ممارسات تمييزية تتعرض لها المرأة في مجال العمل**

انطلاقا من مبدأ إرساء ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة وسد الفجوة النوعية بينهما، طالب المجلس (بعد ثورة 25 يناير) بإعادة تفعيل وحدات تكافؤ الفرص ، فضلاً عن إدراجها ضمن الهيكل التنظيمي للوزارات التابعة لها ... وكنتيجة لذلك:

- أعلنت (**29**) وزارة عن إعادة تفعيل الوحدة الخاصة بها.
- تم إدراج (**5**) وحدات للهيكل التنظيمي بوزارات المالية والخارجية والداخلية والقوى العاملة والتموين

ويجري العمل على إدماج مثيلاتها بالوزارات الأخرى.

سابعاً : إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة

تطبيقا لأحكام الدستور المصري يختص المجلس بإبداء الرأي وإقتراح مشروعات قوانين وتشريعات متعلقة بالمرأة بما يحقق عدم التمييز ضدها وتمكينها من المشاركة في تنمية مجتمعاتها ... ونستعرض فيما يلي ما قام به المجلس فيما يخص من تقديم مقترحات وتوصيات بمشرروعات قوانين ، وقوانيين أقرتها السلطة المختصة بالفعل بعد ابداء رأي المجلس عليها:-

أولاً : تشريعات وقوانين (قد أبدى فيها المجلس رآيه) وأقرتها السلطة التشريعية المختصة

في مجال الأحوال الشخصية

- إعادة ادراج نص في القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن **تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية**، وإلزام المحكوم عليه نهائيا بالنفقة بدفعها... وتم تعديل القانون المذكور بالقانون رقم 91 لسنة 2000 وإدراج المادة رقم 76 مكررا.
- تعديل **سن الحضانة** برفعه لخمسة عشر عاماً بالنسبة للذكور والإناث وقد وافق مجلس الشعب على التعديل و صدر القانون رقم 4 لسنة 2005.
- القانون رقم 10 لسنة 2004 **بإنشاء محاكم الأسرة** .
- تعديل بعض أحكام **قانون الطفل** رقم 12 لسنة 1996 والذي رفع سن توثيق الزواج للفتاة إلي ثمانية عشر عاما وألزم الراغبين في الزواج بالفحص الطبي كشرط لتوثيق الزواج.

تعديل بعض أحكام قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937

- صدور مرسوم القانون رقم 11 لسنه 2011 متضمناً تشديد العقوبات المقررة على جرائم العرض وإفساد الاخلاق، كالتعرض لأنثى وجرائم الخطف والاعتداء والاغتصاب.
- في ظل تولي المستشار عدلى منصور لرئاسة الجمهورية ، تم إصدار قرار جمهوريا بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، لمواجهة جريمة"التحرش" ... تضمن الحبس والغرامة لكل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص بأفعال أو إيحاءات أو تلميحات **جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو الفعل أو بأية وسيلة ، بما في ذلك وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية.**

قانون الجنسية

- تعديل **قانون الجنسية** بموجب القانون رقم 154 لسنة 2004 لتحقيق المساواة بين الأب والأم المصرية في حق منح الجنسية لأبنائهم.

في مجال قانون العمل

- تدعيم صدور قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 متضمنا **توفير معاملة خاصة للمرأة** تمكنها من أداء واجباتها نحو أسرتها وعملها والمجتمع.

قانون التأمين الإجتماعي

- الدعوة والحشد **لإنشاء صندوق لتأمين الأسرة** ...وقد صدر القانون رقم 11 لسنة 2004 بإنشاء صندوق لتأمين الأسرة ليكفل سداد ما يحكم به للزوجة أو المطلقة والأبناء من نفقات وأجور وما في حكمها.
- تعديل **قانون التأمينات الاجتماعية** رقم 79 لسنة 1975 **صرف الزوج لحصته في معاش زوجته** وصدور القانون رقم 153 لسنة 2006 بشأن التأمين الاجتماعي.

قانون مكافحة الإتجار في البشر

- القانون رقم 64 لسنه2010 الخاص **بالاتجار بالأفراد**.

قانون الغرف التجارية

- إزالة التمييز الوارد في قانون 189 لسنة 51 بشأن الغرف التجارية **الذي يقصر حق لعضوية مجالس إدارة الغرف التجارية للذكور دون الإناث**

قانون الضرائب على الدخل

- القانون رقم 91 لسنة 2005 بشأن **الضريبة على الدخل** (أي استفادة المرأة المعيلة من نفس نسبة تخفيض الضرائب).

تشديد العقوبات على الجرائم الانتخابية

- في عام 2008 تقدم المجلس بتوصية باقتراح مشروع قانون لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية (رقم 73 لعام 1956) وقانون مجلس الشعب (رقم 39 لعام 1973)، وذلك على نحو يترتب عليه جزاء شطب المرشح الذي يتجاوز السقف المالي المحدد للدعاية الانتخابية ... إلا انه لم يرى المقترح النور في حينه ... إلى أن إلتقت رؤسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع ما نادى به المجلس القومي للمرأة بشأن تشديد العقوبات على الجرائم الإنتخابية ، ليصدر مرسوماً بتعديل بعض أحكام القانون ومشددا العقوبات والغرامات المقررة على الجرائم الإنتخابية.

ثانياً : التوصية والتقدم بمقترحات مشروعات قوانيين تلزم النهوض بالمرأة، والتصدي لبعض المحاولات لانتقاص الحقوق التشريعة المكتسبة خلال الفترات السابقة

- **قانون مباشرة الحياة السياسية**

1) إعلان رفض مشروع القانون الذي **أعده مجلس الشورى السابق 2011** ، والمطالبة بضرورة تحديد كوتة للمرأة والدفع بها في الثلث الأول من القوائم الحزبية6.
2) رفع مقترحات حول تعديل القانون في اعقاب **الفترة الإنقالية الثانية** (بعد ثورة 30 يونيو).. متضمنة التالي:

[6] لم تتح الفرصة لهذا القانون ان يصدر نتيجه للظروف السياسية التي تعرضت لها البلاد من صراع بين الاحزاب والتيار الحاكم مما أدى الى اندلاع ثورة 30 يونيو

- ❖ إعداد قائمة موحدة على المستوى الوطني.
- ❖ أو إعداد قوائم مغلقة لكل محافظة على حده (4 مقاعد من الجنسين بالتبادل).
- ❖ أو تخصيص دوائر محددة للمرأة في كل محافظة .
- ❖ أو تحديد ثلث قائمة الأحزاب للمرأة، أو وضع المرأة بالتبادل في قوائم الأحزاب مع الرجل وإلا اعتبرت قائمة الحزب لاغية .

- **إعداد مشروع قانون مكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة**

بتكليف من رئاسة الوزراء في فبراير 2013 قام المجلس بإعداد مشروع القانون، بالتنسيق مع مختلف الجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء القانونيين؛ لتبادل الآراء حول النصوص الواجب تضمينها بالقانون ... وتم إرساله في صورته النهائية إلى رئاسة الوزراء في نوفمبر 2014

- **قانون الأحوال الشخصية**

تصدى المجلس لإجراء أي تعديل على القانون في ظل غياب السلطة التشريعية بالمرحلة الانتقالية التي عاشتها البلاد بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو ... وقام المجلس بإصدار بياناً صحفياً موضحاً فيه أوجه إعتراضه للأسباب التالية:

- الولاية المؤقته لمجلس الشورى 2011 للسلطة التشريعة (لحين إنتخاب مجلس نواب).
- موضوعات الأحوال الشخصية والأسرة يجب النظر إليها ككل متكامل، وليس تعديل تشريعي لبعض النصوص مثال (الرؤية/ لحضانة/ الولاية التعليمية).
- توضيح بعض البيانات والاحصائيات التي تؤكد المبالغة في شن الهجوم حول القانون.

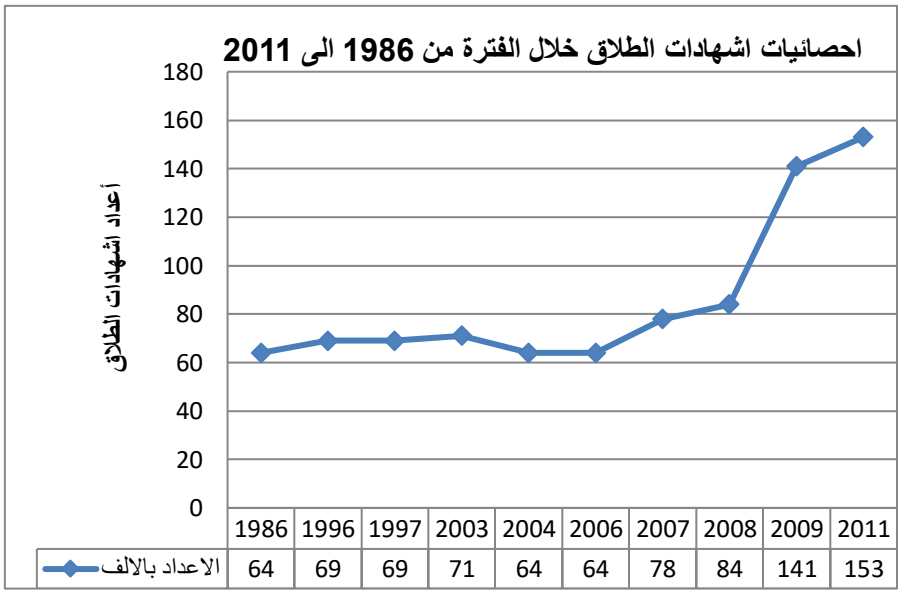

- يتضح من الشكل أن مؤشر حالات اشهادات الطلاق بإرادة الزوج تكاد تكون مستقرة، وشهدت إنخفاضا خلال الفترة من 2004-2006، بينما ارتفعت مرة آخرى خلال الأعوام من 2007-2011 وهو ما قد يرجعه الباحثون إلى الظروف الاجتماعية والإقتصادية وليس لها صلة بإنشاء المجلس عام 2000

بيان بالنسبة المئوية للطلبات المقدمة لمكتب تسوية المنازعات بمحكام الاسرة خلال الاعوام من 2009 إلى 2012				
عام	2009	2010	2011	2012
طلبات				

حضانة وحفظ وضم	5	5	5	5
رؤية	4.7	4.8	4.6	4.9
نفقة بأنواعها	82	81	80	77

شكل يوضح النسبة المئوية لمختلف أنواع الطلاق خلال عام 2010

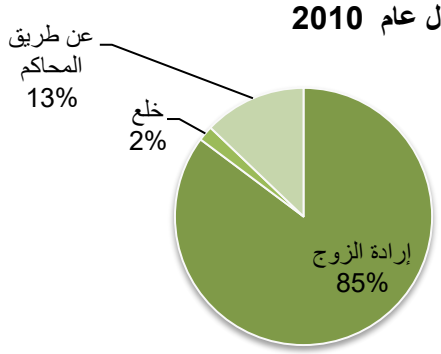

- وفقا لإحصائيات عام 2010 بلغت نسب الخلع والطلاق عن طريق المحاكم 15% من إجمالي حالات الطلاق ، بينما بلغت نسبة الطلاق بإرادة منفردة للزوج أمام المأذون 85%، مما يبطل الإدعاء بأن قانون الأحوال الشخصية هو السبب في هدم الأسرة المصرية.
- وفقا للإحصائيات الواردة من الإدارة العامة لشئون مكاتب تسوية المنازعات بوزارة العدل تراوحت نسبة النفقة بمختلف أنواعها ما بين 82 إلى 77% ، بينما شهدت طلبات الرؤية المقدمة من الأب نسبة مستقرة بلغت 5% ... أما عن طلبات الحضانة فتراوحت نسبتها ما بين 4.7 إلى 4.9% ، مما يعكس حجم المعاناة الحقيقة التي تتحملها الأم أمام عناد بعض الآباء في سداد التزاماتهم الشرعية تجاه الأبناء

في الوقت الحالي وفي ظل إعادة النظر في إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، يقوم المجلس خلال العام 2015 بدارسة القانون لإبداء مقترحاته عليه بما يحقق المساواة وعدم التمييز.

المشاركة في كتابة دستور مصر 2014

نجح المجلس من خلال عضوية رئيسته السيدة السفيرة/ مرفت تلاوي في لجنة الخمسين المشكلة لتعديل دستور 2012 ، في إجراء تعديلات على المواد التالية :

- **المادة (16)** بإعتبار أموال التأمين الإجتماعى أموالاً خاصة، وأنه يتعين على الدولة إنشاء هيئة مستقلة تستثمر هذه الأموال على أن تعود عوائد استثماراتها لأصحابها من المؤمنّ عليهم .
- **المادة (11)** لتصبح أكثر إنصافاً للمرأة حيث قضت تلك التعديلات بإلزام الدولة بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأه فى كافة المجالات، والتمثيل العادل للمرأة فى المجالس المنتخبة،كما تم اضافة بند يكفل حماية المرأه من العنف بكافة أشكاله، وضمان ممارسة جميع حقوقها كمواطنه دون تمييز ضدها وتوقيع عقوبة لمن يخالف ذلك وفقاً للقانون، كما نصت المادة على أن تولى الدولة عنايه خاصة بالمرأه الفقيرة والمهمشة .
- **المادتين 17و 18:** اللتان تقضيان بحق المواطن فى خدمات التعليم والصحة وفقا لمعايير الجودة، والتزام الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومى للصحة لا تقل عن 3% ، وللتعليم بنسبة لا تقل عن 4% من الناتج القومى الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تصل الى المعدلات العالمية.
- **الفصل خاص للهيئات المستقلة** بمعزل عن الأجهزة الرقابية، مع إعطاءها الشخصية الإعتبارية، ووجوب أخذ رأى تلك الهيئات المستقلة فى مشروعات القوانين المتعلقة بإختصاصاتها.

- **قانون إنشاء مفوضية مستقلة للقضاء على كافة أشكال التمييز**

طبقا للمادة (53) من دستور مصر 2014، والتي تنص على المساواة بين المواطنين في كافة الحقوق والحريات والواجبات العامة ، وإنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض. فقد قام المجلس بإبداء الرأي بالتعديل أو الإضافة على مواد مقترح القانون الذي أعدته وزارة العدالة الانتقالية بشأن إنشاء المفوضية.

- **قانون المجلس القومي للمرأة**

طبقا لدستور مصر 2014 ، أصبح المجلس القومي للمرأة هيئة مستقلة ويبين القانون كيفية تشكيله واختصاصاته وضمانات استقلال وحيد واعضائها ... وبناء عليه أعد المجلس مقترح قانون للمجلس وتم رفعه إلى وزارة العدالة الانتقاليه للنظر فيه.

- **قانون العمل**

يقوم المجلس في الفترة الحالية بحضور اجتماعات اللجنة المشكلة لتعديل قانون العمل ، وابداء مقترحاته عليه بما يضمن المساواة وعد التمييز بين الجنسين.

ثامناً: المجلس والبعد الدولي لقضايا المرأة

- **إعداد التقارير الوطنية حول الإلتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والتي صدقت عليها مصر**

1) إعداد التقرير الدوري حول ما تم إنجازه بمنهاج عمل بكين [Beijing+20]، لوضع أجندة مصر للأهداف الإنمائية ما بعد 2015.
2) المشاركة بمكون المرأة فى اللجنة الوطنية المنوطة بإعداد التقرير الوطنى الدورى لحقوق الانسان.
3) يستكمل المجلس حالياً إعداد التقرير الوطني لإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW .

- **الداعمون من المنظمات الدولية**

يتعاون المجلس مع منظمات الأمم المتحدة في تنفيذ مشروعات من شأنها النهوض بالمرأة في مختلف المجالات، ونستعرض فيما يلي المنظمات الداعمة للمجلس بعد إعادة تشكيله ، والمشاريع المنفذه بالتعاون معهم :

1) **هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women** [تنفيذ مشروعات: الرائدات ... الواقع والمستقبل / المشاركة السياسية للمرأة بعد الثورة / إعداد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة / إعداد دراسة حول التكلفة الاقتصادية التي تتحملها الدولة من آثار العنف / إطلاق حملة توعوية لمناهضة العنف ضد المرأة].

2) **صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA**[إعداد دراسة حول التكلفة الاقتصادية التي تتحملها الدولة من آثار العنف]

- **تمثيل المرأة فى المحافل الدولية والاقليمية**

بصفته الآلية الوطنة المنوطة بشون المرأة المصرية يشارك المجلس في المحافل الدولية والإقليمية لتبادل الخبرات والدورس المستفادة في تعزيز دور المرأة وتفعيل مشاركتها في التنمية الشاملة لمجتمعاتها ... وتأكيداً على حضور المرأة المصرية وتفاعلها مع قضاياها على أعلى المستويات شارك المجلس منذ اعادة تشكيله فى ما يقرب من (**65**) فاعلية دولية لمناقشة مختلف قضايا المرأة بشتى المجالات ... ولعل أهم هذه المشاركات تمثلت في :

1) **المشاركة في الدورات السنوية للجنة وضعية المرأة بالأمم المتحدة** حيث شارك المجلس في أعمال الدورتين 57 و 58 ... ولعل أبرز ما قام به الوفد المصري برئاسة السيدة السفيرة مرفت تلاوي رئيس المجلس في أعمال الدورة **CSW57**، هو اللقاءات الثناية والمفاوضات بين الدول الأعضاء والوفود المشاركة لتصدر وثيقة الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة متماشية مع التعاليم الإسلامية ... أما في CSW58 فقد ناقشت رئيس المجلس عدة موضوعات من أهمها التوصل إلى توافق بين المجتمع الدولي لوضع أهداف إنمائية للألفية لما بعد 2015 (قابلة للتنفيذ).

2) **المشاركة في الفعاليات التي تعقدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا (الإسكوا) ESCW** لتعزيز التعاون والتكامل فيما بين بلدان المنطقة في مجال النهوض بالمرأة.

3) **فعاليات التي يعقدها الإتحاد من أجل المتوسط[7] [الأورومتوسطي :EUROMED]** لتعزيز العلاقة بين البلدان المطلقة على البحر المتوسط في شمال وغرب أفريقيا .

4) أعمال مؤتمر القمة العربي الصيني الثاني ، وصدر عنها إعلان عمان حول التعاون العربي الصيني لتمكين النساء إقتصاديا.

- **استقبال زيارات الوفود العربية والدولية**

استقبل المجلس منذ اعادة تشكيلة ما يقرب من (**45**) وفداً من وفود الدول الاجنبية والافريقية والعربية وسفراء الدول للتعرف على أوضاع المرأة المصرية في ظل التغيرات السياسية التي طرحت على الساحة ومدى التأثر بها. بالاضافة الى تبادل الآراء والخبرات والتجارب الناجحة حول النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في تنمية مجتمعاتها.

[7] هيئة تضم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي والدول المطلة على البحر المتوسط بالاضافة الى الأردن وموريتانيا ، ويهدف الاتحاد الى اقامة مشروعات تنموية بشأن البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه.

تاسعاً: توثيق المعلومات والبيانات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء البحوث والدراسات في هذا المجال:

تُعد الأبحاث والدراسات الركيزة الأولى والأساسية لطرح وعلاج مختلف القضايا التي تواجه المجتمع، وتسهم في رسم السياسات سواء كان لمتخذي القرار، أو لمختلف المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني... ومن هذا السياق أولى المجلس القومي للمرأة إهتماماً خاصاً بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمرأة وتقديم كل ما تحتاجه من متطلبات مادية أو معنوية، بإعتبارها دعامة أساسية لتحسين وضع المرأة المصرية والارتقاء بمكانتها في المجتمع.

وفي هذا الشق تمثلت جهود المجلس فيما يلي :-

- **توفير البيانات المتعلقة بالمرأة**

1) يضم المجلس **مركزاً للتوثيق والمعلومات ومكتبة متكاملة** يعملان على إتاحة المعلومات ونشرها لجميع المتخصصين والباحثين المعنيين بمختلف قضايا المرأة .
2) يتعاون المجلس مع منظمة المرأة العربية في توفير بيانات ومعولمات إحصائية عن المرأة المصرية بمختلف المجالات، ويتم رفعها على قاعدة البيانات الإليكترونية لمنظمة المرأة العربية[8].
3) أبرم المجلس **بروتوكول تعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء CAPMAS** من أجل تفعيل التعاون بين الطرفين في مجال إتاحة البيانات الرقمية والجغرافية والمعلومات الإحصائية والمؤشرات المتاحة لدى الجهاز ويحتاجها المجلس لخدمة قضايا المرأة على المستويين الدولي والمحلي ، فضلاً عن التعاون في مجال إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بقضايا المرأة، وتدريب العاملين بالمجلس على استخدام نظم المعلومات الجغرافية وبرامج التحليل الإحصائي [SPSS] ... وفي نطاق تفعيل البروتوكول تم:-

- إعداد **الكتاب الإحصائي عن وضع المرأة والرجل في مصر**[9] لقياس التكافؤ والفجوة النوعية بين الذكور والإناث في كافة المجالات والاجتماعية والاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.
- التقدم بمقترحات حول تطوير استمارات التعداد السكاني 2016 ، مثال[إدراج نسبة النساء اللاتي يمتلكنّ وحدات سكنية، قياس حجم العمل غير مدفوع الأجر للمرأة].
- المشاركة بالحضور في ورشة العمل التي نظمها الجهاز حول "**تطبيق خريطة الفقر**"، للتعرف على كيفية استخداماتها، مما يسهم في الإستهداف الجغرافي للفقر وبالتالي رسم السياسات وبرامج العدالة الاجتماعية لمساندة الفئات الأولى بالرعاية.
- وتطبيقا لخريطة الفقر، قام المجلس باعداد خريطة جغرافية عن أكثر القرى فقرا على مستوى عشر محافظات.

[8] للإطلاع على جهود المجلس في مجال المرأة والأرقام والإحصائيات الخاصة بالمرأة يرجى زيارة المواقع التالية :
- الموقع الإليكتروني للمجلس www.ncwegypt.com
- موقع منظمة المرأة العربية www.arabwomenorg.org

[9] يصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- **إعداد البحوث والدراسات**

1) إعداد (5) دراسات: منهم دراسة تحليلية حول مطالب المرأة من الرئيس، وأربعة دراسات متنوعة حول أهم القضايا ذات الصلة بالمرأة المصرية [تجربة مصر في تضمين النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، زواج اللاجئات السوريات فى مصر، موقف التشريعات المصرية من حماية المرأة من العنف ومكافحة التمييز ضدها، تحليل وضع المرأة المصرية في مختلف المجالات]
2) المشاركة في الدراسة التى أعدها مركز بحوث الشرطة حول "**المواجهه الأمنية للعنف ضد المرأة والتحرش الجنسى**"، حيث قام المجلس بإعداد الفصل الثالث من الدراسة تحت عنوان "نحو استراتيجية متكاملة لتفعيل المواجهه الامنية للتحرش الجنسى".
3) إعداد بحث عن رؤية المجلس لحل ظاهرة أطفال الشوارع ، وعدد (9) أبحاث وأوراق بحثية حول المشاركة السياسية للمرأة في مصر والوطن العربي [وضعها في دساتير الدول ، ونسبة المقاعد التي تشغلها بالبرلمانيات العربية والعالمية].
4) الاعلان عن ثلاثة مسابقات بحثية، ورد خلالهما مجموعة من الأبحاث تم تقيمهم من خلال لجنة مشكلة من المجلس وبعض الجهات المعنية لاختيار أفضلهما للحصول علي الجوائز المالية المقررة، وقد فاز منهما عدد (11) بحث عن مختلف القضايا [تغيير الثقافة المجتمعية السلبية تجاه المرأة ، الاتجار في النساء، تمكين المرأة الريفية، آفاق جديدة لحل مشكلة البطالة بين النساء، تأهيل المرأة سياسياً لعضوية المجالس المحلية، ديل القوانين في ضوء وضع المرأة في الدستور الجديد 2014 ، عمل المرأة في ظل التحديات الإقتصادية ... وغيره من الموضوعات ذات الصلة بتمكين المرأة].

تاسعاً: في مجال الثقافة وتغيير صورة المرأة في الإعلام

يعمل المجلس على أن تحتل قضايا النهوض بالمرأة مركزا هاما فى الخطاب الاعلامى والثقافى ... وفي هذا الصدد قام المجلس بالأنشطة التالية:

1) تدشين البوابة الإلكترونية "بوابة المرأة المصرية (http://www.egywomennews.com) لتغطية أخبار المرأة على مستوى مصر والوطن العربي والعالم.
2) نشر الوعي بقضايا المرأة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وانتاج برامج إذاعية، وأفلام تسجيلية قصيرة، وإصدار مختلف المطبوعات ... وخلال فترة إعداد التقرير تم التالي:
   - إنتاج برنامجا اذاعيا خلال رمضان 2013 تحت عنوان "**المرأة والاسلام**" تضمن 22 حلقة ، تم إذاعتهما على نجوم F.M لتوضيح حقوق المرأة في الاسلام بصورة مبسطة وسهلة وتصحيح الفهم الخاطئ لصحيح الدين، والخلط بين الدين والعادات والتقاليد .
   - إعداد برنامج وثائقي تحت عنوان "**بنت من مصر**" وإذاعة حلقاته المائة بالعديد من المحطات الإذاعية لتسليط الضوء على قصص نجاح نساء مصريات من جميع محافظات، وكفاحهن ودورهن في المجتمع على مر العصور .

- إطلاق **التنويهات الإذاعية والمسابقة الإعلامية**[10] خلال فترة كتابة دستور 2014.
- إنتاج عدد 7 أفلام قصيرة لمختلف قضايا المرأة .
- إصدار ما يقرب من 92 مطبوع تنوعت ما بين كتيبات ومطويات باللغة العربية والانجليزية والفرنسية حول مختلف قضايا المرأة.
- طباعة نشرة شهرية بأنشطة المجلس، توزع على كافة مؤسسات الدولة .
- التعاون مع مجموعة من الشيوخ والدعاة المستنيرين في اصدار العديد من الكتيبات المبسطة حول قضايا المرأة كما تناولتها الشريعة الإسلامية.

عاشراً: عقد المؤتمرات والندوات النوعية

- **المؤتمر السنوي للمجلس**

يعقد المؤتمر السنوي للمجلس في 16 مارس من كل عام ، احتفالا بالمرأة المصرية ، ويناقش في جدول أعماله قضية محورية من قضايا المرأة ... وخلال فترة إعداد التقرير عقد المجلس (3) مؤتمرات على النحو التالي:

1) **المؤتمر الأول** ، تم عقده هلى المستوى المركزي خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأولى بهدف إقامة حوار مجتمعي مع عدد من مرشحي الرئاسة ، وقد حمل المؤتمر شعار "**هي والرئيس...مستقبل المرأة في مصر الثورة**" ، وصدر عن المؤتمر مجموعة من التوصيات صيغت في شكل رسالة إلى الرئيس ومطالب المرأة المصرية من رئيسها القادم .
2) **المؤتمر الثانى** ، تم عقده على المستوى المحلي من خلال عقد لقاءات محلية على مستوى فروع المجلس بالمحافظات تحت عنوان "**المرأة وبناء مصر**" ، تضمنت اللقاءات حواراً مجتمعياً حول تطلعات المرأة واحتياجاتها في المحافظات والمعوقات التي تواجهها، والدور الذي يجب ان يتخذه المجلس بالتنسيق مع الجهات المعنية لتلبية تلك الاحتياجات. **تم على هامش اللقاءات تنظيم عدة معارض لعرض وتسويق المنتجات البيئية للسيدات في مختلف المحافظات** .
3) **المؤتمر الثالث** : تم عقده ايضا على المستوى المحلي من خلال فروع المجلس بالمحافظات ، وحمل شعار نحو حياة آمنة للمرأة المصرية ، تم خلاله مناقشة ظاهرة العنف والتحرش ضد المرأة المصرية ، وسبل التصدي لها ومواجهتها.

- **مؤتمرات وندوات عقدها المجلس**

وبخلاف المؤتمر السنوي يعقد المجلس مؤتمرات وندوات آخرى لمناقشة قضايا تفصيلية تخص المرأة والمجتمع ، هذا بالاضافة الى مشاركته في حضور مؤتمرات تعقدها أماكن أخرى كالجامعات أو المراكز البحثية أو مؤسسات المجتمع المدني، للمناقشة وتبادل الاراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، ووالبحث في سبل حلها ... وفس هذا الصدد عقد الملس ما يقرب من (40) فعالية نستعرض أهمها على النحو التالي :

1) **القمة العربية الصينية الأولي للمرأة بالقاهرة** بالتعاون مع كلاً من الجمعية المصرية الصينية للتبادل الثقافي، والجمعية الصينية العربية للتبادل، ومركز أنشطة المرأة الصينية، واللجنة الوطنية الأردنية لشئون المرأة، والمركز

[10] سبق التنويه عنها في جهود المجلس في مجال التمكين السياسي

السوداني لتطوير سيدات الأعمال، وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات في المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية .

2) **ندوة "التعليم والمرأة..وقيم المواطنة"** لمناقشة كيفية تحقيق العدل والمساواة والقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة من خلال الاعتماد على الخطط التنظيمية لتحقيق أهداف العملية التعليمية.

3) **ندوة "المرأة المصرية: تحديات الماضي واستجابة الحاضر"**، تم خلالها تكريم الدكتورة "بشرى سالم " بوصفها نموذجاً نسائياً مشرفاً، كأول مصرية تحصل علي لقب السيدة الأولي للعلوم، بالاضافة إلى حصولها على جائزة الأمم المتحدة فى مجال العلوم والبيئة ،وانتخابها رئيسًا لمجلس التنسيق الدولي لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي بمنظمة اليونسكو.

4) ندوة تحت عنوان "**المرأة والطاقة، دورك كبير**" للتوعية بدور المرأة في التوعية بتؤشيد استهلاك الطاقة .

5) ندوة تحت عنوان "**نشر الوعي البيئي عن كيفية عمل شبكات التليفون المحمول وتأثيرها على الصحة والبيئة**"، لرفع الوعي لدى ربات البيوت والسيدات العاملات بمخاطر التعرض لساعات طويلة للموجات الكهرومغناطيسية الصادرة عن المحمول .

6) واهتماما خاصاً بالمرأة السيناوية ، وبحثاً عن سبل الاستفادة من منتجاتها الحرفية فى دعم الاقتصاد المصرى، إلى جانب تشجيع وجذب المستثمرين الجادين للعمل بسيناء، عقد المجلس موتمرا تحت عنوان "**آفاق جديدة لتنمية المرأة السيناوية**" ، لطرح عدد من الرؤى الوطنية لتنمية وتعمير سيناء من خلال تفعيل دور المرأة السيناوية ... خلص المؤتمر بالتوصية بانشاء اتحاد نوعي للجمعيات التي تعمل في مجال الحرف اليدوية البسيطة على مستوى جمهورية مصر العربية .

7) هذا بخلاف الندوات والمؤتمرات التوعوية التي عقدها المجلس وفروعه بالمحافظات في مجال مناقشة قضايا المشاركة السياسية والعنف ضد المرأة ، فضلا عن التوعية بمشرعات البيوجاز وترشسد الاستهلاك ، وغيره من الندوات التي تُعقد على المستوى المركزي والمحلي لرفع وعي المجتمع بمختلف شرائحه بقضايا المرأة ومناقشتها لوضعها على أجندة متخذي القرار.

التدريب ودور المجلس التوعوي

يتولى المجلس تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتوعية المجتمع بقضايا المرأة وحقوقها ووجباتها ، ويتم تنفيذ تلك البرامج وفقاً لخطة تدريبية سنوية يتم تصميمها ملبية للاحتياجات المختلفة للمرأة المصرية بمختلف شرائحها، وخلال الفترة من فبراير 2012 وحتى ديسمبر 2014 عقد المجلس ما يقرب من (**204**) فعالية تنوعت بين

دورات تدريبيـة وورش عمـل استـهدفت مـا يقـرب مـن (**124453**) مشـارك ومشـاركة مـن مختلـف الشـرائح المجتمعية.[11]

الداعمون من المؤسسات الحكومية

تم توقيع العديد من بروتوكلات التعاون مختلف مؤسسات الدولة ومحافظات الجمهورية لتنفيذ أنشطة تنموية للمرأة على المستوى المركزي والمحلي، وتوفير بيانات واحصاءات حول مختلف قضاياها ، اضافة الى (12) مذكرة تفاهم بين الوزارات المعنية بالتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة وصياغة استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة .

- محافظات [الـوادي الجديـد، الاقصـر، قنـا، المنيـا، الغربيـة ، شمـال سـيناء] لمـنح قـروض دوراة للسـيدات المعيلات بأكثر القرى فقرا بتلك المحافظات.
- وزارة الداخلية
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- مركز التدريب الصناعي تابع لوزارة التجارة والصناعة
- مجلس علماء مصر التابع للجمعية المصرية للمخترعات وشباب الخريجين
- جهاز حماية المستهلك
- الهيئة القبطية الانجيلية
- قطاع حقوق الانسان بوزارة العدل
- سفارة الصين
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة السياحة
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار
- جمعية المرأة والمجتمع
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- (12) مذكرة تفاهم مع الوزارت المعنية بوضع الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة [العدل ، الصحة والسكان، التربية والتعليم، الشباب والرياضة، القوى العاملة، الداخلية ، التضامن الاجتماعي، الهيئة العامة للاستعلامات، الثقافة، الأوقاف، وزارة التربية والتعليم العالي، السياحة].

[11] مرفق ملحق التدريب للاطلاع على جميع البرامج التوعوية التي نفذها المجلس خلال فترة اعداد التقرير